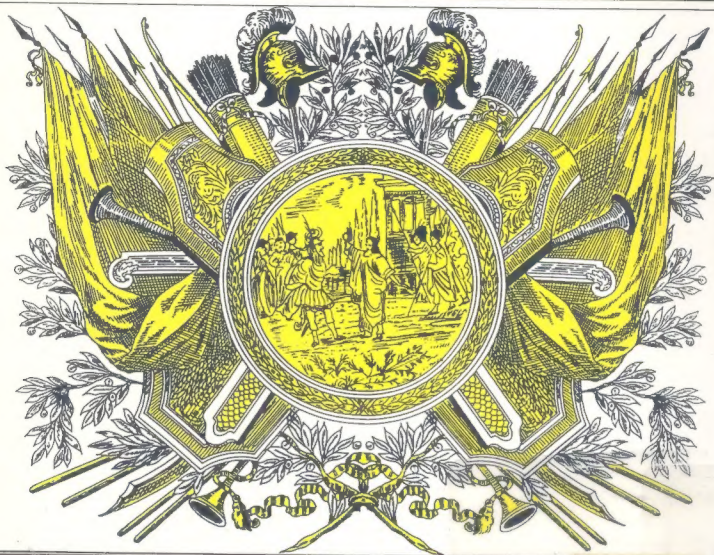
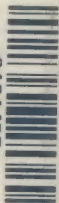


أحداث ومشاهير عالميّة



سلسلة ديغور

0161495



Bibliotheca Alexandrina

دار  
الفكر اللبناني

الدكتور علي شعيب



سلا دیغو



أَحْدَاثٌ وَمَشَاهِيرُ عَالَمِيَّةٌ

# سُلَالَةُ دِيغُول

الدّكتور عليّ شعيب

دارُ الفكر اللبناني

بيروت

# دار المكر اللبناني

الطباعة والنشر

كورنش المشرفة - تقية غلوب - لبنان

هاتف : ٣١١٥٧٨ - ٨٦٣٣٩٢

مكتب : ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠

تلكس : DAFKLB 23648 LE - بيروت، لبنان

جميع الحقوق محفوظة للتأثير  
الطبعة الأولى ١٩٩٢

مطابع يوسف بيضون

بيروت - هاتف : ٨٣٧٦٣٧ - ٨٣٧١٤٩ - ٤٦٠٧١٣

## مقدمة

يعالج هذا البحث مرحلة مهمة من تاريخ فرنسا الذي صنعه الجنرال ديغول ، مرحلة حافلة بالصراع الدولي لوضع نظام عالمي جديد كما وضعت تصوراً له دول المحور . فيما كانت بريطانيا تعمل جاهدة للحفاظ على امبراطوريتها مستغلة التعقيدات في أوروبا وحاجة الوطنيين الفرنسيين بقيادة الجنرال ديغول لمساعدتها ، إنها لم تكن على عجلة في أمرها لوراثة الإمبراطورية الفرنسية بل كانت تسعى لها عبر حياكة المؤامرات أحياناً والتدخل العسكري المباشر أحياناً أخرى . في هذا الظرف مثل الجنرال ديغول العنفوان الفرنسي بكل تجلياته الوطنية والاستعمارية . فكان ينشد بقاء فرنسا في مصاف الدول العظمى . ومع حاجته لبريطانيا في المساعدة لم يتساهل ديغول في أمر المحافظة على الإمبراطورية الفرنسية داخلياً وما وراء البحار حتى لو أدى ذلك إلى خلاف معها . رغم اصطدام الديغوليين بالوطنيين العرب الساعين لاستقلال بلادهم من نير الاستعمار الفرنسي يبقى ديغول المواطن الأول في بلاده لأنه لم يفرط بوحدة أراضيها في وقت كانت ترسم من جديد خريطة أوروبا والعالم .

كان هذا البحث إيماناً مني بأن واجب كل عربي أن يطلع على خفايا السياسة العالمية ، التي لعب ديفول ، دوراً من أبرز أدوارها ، ولا سيما بالنسبة إلى علاقاتها بقضايانا القومية ، وأوضاع بلادنا العربية ، وثقة وإدراكاً للحقيقة ، وهي أن الاطلاع خير وسائل التفهم ، وبالتالي يوحى بالعمل النافع المجدي .

أعتقد أن هذا البحث سيكون مفيداً ، لأنه ، مهما اختلفت تركيبة عالم السياسة ، ومهما تعدّل ، وتغيرت أشكاله من ساعة إلى أخرى من حال الانسجام إلى التهديد ، فلا شيء يمكن أن يبدل من حاجة الإنسان إلى الاطلاع على أولئك الذين ساروا في المغامرة التي لا نهاية لها .



## الفصل الأول

### صعود نجم ديغول

ولد شارل ديغول في مدينة ليل الفرنسية عام ١٨٩٠ . كان والده مدرساً في التعليم الخاص . تخرج ضابطاً في العام ١٩١٢ تحت إمرة الكولونيل بيتان . وقع في أسر القوات الألمانية في الحرب العالمية الأولى . درس التاريخ العسكري وتخرج فيه ١٩٢٢ بدرجة جيد . أصدر كتابين : *Le fil de l'épée* وفرنسا وجيشها الذي لفت انتباه الاختصاصيين . وكان ثالث إصدار له تحت عنوان *vers l'armée de métier* الذي أشاد فيه باستعمال السلاح المدرع . ارتقى ديغول إلى رتبة كولونيل عام ١٩٤٠ وأصبح أحد القواد الكبار في بداية الحرب العالمية الثانية ساهم في إنقاذ شرف الأمة الفرنسية ، وتسبوا سلم المجد وأصبح من صانعي تاريخ فرنسا الحديث والمعاصر . أما الظرف المساعد فكانت الحرب العالمية الثانية المستمرة في أوروبا منذ سبعة أشهر . وخلال هذه الفترة كان من الممكن عمل الشيء الكثير في إنكلترا وفرنسا ضد الغزو الألماني الذي كان يتراءى في الأفق . لكن حكومتي إنكلترا وفرنسا المنصرفتان إلى الدسائس المعادية للسوفييات لم تكونا

تفكران بذلك . ولم يرتفع خلال هذه الأشهر إنتاج المعدات الحربية في إنكلترا وفرنسا ، بل ، وحسب مذكرات تشرشل ، ابتدأت ألمانيا خلال الفترة الهادئة والسابقة للحرب بتنظيم نفسها داخلياً وخارجياً ، وأخذت تقفز قفزات سريعة في ميدان الاقتصاد بفضل المساعدات السخية التي لم تكن لتبخل بها الولايات المتحدة وبريطانيا عليها .

كما استفاد الهتلريون من شتاء ١٩٣٩ - ١٩٤٠ لتكديس المؤن وإنشاء وحدات جديدة وتقديم معدات جديدة للقوات المسلحة وعلى الأخص المدرعات والطائرات . وكان العملاء الألمان يعملون في كل البلدان التي سيشملها الغزو . كما أنه وضعت خطط العمليات العسكرية .

منذ شهر آب ١٩٣٨ أعدت هيئة الأركان الألمانية خطة حرب ضد فرنسا تنطوي على اجتياح بلجيكا وهولندا . وقد سميت هذه الخطة بـ « المشروع الأصفر » . وفي ٩ تشرين الأول ١٩٣٩ أمرت القيادة العليا العامة للجيش الألماني ، وفقاً للخطة العامة للحرب ، بإجراء الاستعدادات الضرورية من أجل عمليات هجومية على الجناح الشمالي للجهة الغربية ، مع مرور عبر أراضي اللوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا . وقد تقرر أن تطبق هذه الخطة بأسرع ما يمكن وأقصى درجة من الحزم . في ٢٣ تشرين الأول ألقى هتلر خطاباً في اجتماع كبار الضباط ، أعلن فيه « أن خرق حياد بلجيكا وهولندا لا أهمية له

مطلقاً . فلن يطرح أحد علينا الأسئلة بهذا الصدد حين سنكون منتصرين » .

وقد اقترح الأميرال رايدر ، القائد الأعلى للقوات البحرية الألمانية ، الشروع باحتلال الدانمرك والنرويج ؛ من أجل تحقيق المشروع « الأصفر » ، قبلت اقتراحات رايدر ووضع مشروع جديد لقب بـ « مناورات ويزر » . في نيسان ١٩٤٠ بدأ تحقيق مشروع ويزر ، فاجتاحت القوات الألمانية الدانمرك ؛ ورفض الملك والحكومة إبداء أية مقاومة وأمرتا قواتهما بإلقاء السلاح . وفي اليوم نفسه نزلت القوات الألمانية في جميع المرافئ النرويجية الكبرى ، وقد قاوم الشعب النرويجي بشجاعة . وجرت معارك ضارية في أماكن عديدة . لكن العملاء الألمان في النرويج نجحوا في شل نضال الشعب ضد الغزاة . حاولت الحكومة الإنكليزية منع ألمانيا من احتلال النرويج وأنزلت قوات في شمالي البلاد ، لكن الألمان تغلبوا عليها واحتلوا النرويج كلها . وكان ذلك نجاحاً كبيراً لألمانيا .

ما حدث أثار أزمة سياسية في كل من إنكلترا وفرنسا . وقد ظهرت في باريس خلافات خطيرة حول مسؤوليات سياسة مؤتمر ميونخ والهزيمة في النرويج . في هذا المؤتمر ، الذي شارك فيه وزير الحربية الفرنسية دالاديه وهتلر وموسوليني ورئيس وزراء بريطانيا تشمبرلن ، تمت الموافقة على دخول القوات الألمانية إلى تشيكوسلوفاكيا سلماً وفوراً .

إن النزاع داخل الحكومة الفرنسية بين رئيس الوزراء رينو ، ووزير الحربية دالاديه ، إلى جانب الهجوم الألماني على النروج قد حط كثيراً من معنويات الحكومة الفرنسية وأثار اضطراباً فيها .

في خضم هذه الأحداث أخذ يصعد دور شارل ديغول الذي رقي إلى رتبة جنرال عام ١٩٤٠ . فقد ترك باريس وعاد إلى الجبهة بعدما تعذر عليه القيام بمهمة سكرتير عام لجنة الحرب ، نظراً لاعتراض وزير الدفاع عليها . لكن تسارع الأحداث المتمثل بسرعة اندفاع الجيش الألماني نحو فرنسا وفر للجنرال ديغول الدور القيادي في إدارة العمليات العسكرية .

في ١٠ أيار ، في الساعة الخامسة والنصف صباحاً ، اجتاحت القوات الألمانية بلجيكا ، وهولندا ، واللوكسمبورغ ، وفرنسا . وتنكر هتلر لجميع التعهدات التي التزم بها بعدم الاعتداء . إن خطة العمليات الألمانية كانت قائمة على الهجوم المفاجيء ومستندة إلى عدم الاستعداد النفسي للخصم ، وعلى سرعة المناورة . وقد أخذت بعين الاعتبار أيضاً فقدان الارتباط بين قوات مختلف البلدان المواجهة لألمانيا .

في اليوم الأول للهجوم اجتازت قوات فون بوك الألمانية نهر الموز وقتاة البير واحتلت مواقع رئيسية في الجهاز الدفاعي

البلجيكي في منطقة لياج . وانطلقت ضد هذه القوات قوى فرنسية هائلة وقوات إنكليزية . وفي تلك الأثناء اجتازت وحدات فون روتستدث اللوكسمبورغ وهاجمت القوات الفرنسية في منطقة سيدان .

ويشير الجنرال ديغول في مذكراته عن نتائج تلك الهجمات الألمانية « وما يجدر بي أن أذكره بكل أمانة وصراحة ، أن القوات الألمانية أبادت فيلقاً كاملاً من جنودنا لدى اقتحامهم خط مجينو ، وقضت على جميع القواعد التي تعتمد عليها ، ولقد تمكنت القوات الألمانية المدرعة الثلاث والمعززة بفرقتين من فرق الجيشان الحليفان الهولندي والبلجيكي ، تمكنت من إحداث القلق والخوف في نفوسهما وبالجيش البريطاني والفرنسي أيضاً ، وتحيط أكثر من ثمانمائة ألف من الجنود المحاربين بخطر محقق لا تنفع معه قوة الإرادة ولا عزيمة الصبر .

وهكذا جنت فرنسا ثمن استهانتها ، وسارت إلى المنحدر بعدما ارتكبت أخطاء فاحشة لا يمكن إغفالها ، مهما امتدت يد الزمان في محاولة إخفائها ، وطمس معالمها التي لا تنس .

وما تجدر الإشارة إليه ، أن العدو لم يكن ليزيد علينا عدداً أو عدة ، إذ كان بحوزتنا ما يقارب ثلاثة آلاف دبابة من صنع فرنسي ، وثمانمائة مدفع من المدافع الرشاشة تنقلها

السيارات ، ولم يكن لدى العدو قوة أكثر منها ، غير أن الهزيمة كانت نتيجة للخطة المرسومة لقواتنا حيث كانت منتشرة على طول اتجاهات القتال وعلى طول الجبهة ، كما أن العديدين من أفرادها ليسوا في مستوى التجربة العسكرية التي تؤهلهم للقيام بعملية هجومية قاهرة ، أو في مجال المناورة ، بالإضافة إلى العمل المجزأ الذي كانت تقوم به قواتنا الآلية بجميع فئاتها جعلها في مأمن من الانتصار .

ونتيجة ذلك كله ، لاقت فرقتنا المدرعة الأولى حتفها تماماً حينما حاولت الهجوم بمفردها في اليوم السادس عشر من شهر أيار بشكل مضاد ، غربي منطقة تامور ، حيث حاصرها العدو وقضى عليها نهائياً .

وكذلك بالنسبة للفرقة الثانية التي حاولت القيام بنفس العملية بعدما تم نقلها بواسطة القطار الحديدي إلى هرسون ، ولم يكن أمامها سوى الإبادة والهلاك ، كشقيقتها الأولى .

وحاولت الفرقة الثالثة بدورها القيام بأي عمل ، وهي الفرقة التي كونت حديثاً في جنوبي « سيدان » . ولكنها لم تعتبر بشقيقتها فلاقت نفس النتيجة المؤلمة التي كان لها وقعها السيء في نفسي . ولو قدر لهذه القوات أن تنضم إلى بعضها البعض لتؤلف قوة واحدة ضاربة ، لكان بإمكانها رغم الثغرات التي تنخر جسدها أن تؤدي عملاً حاسماً وتوجه للمعتدين ضربات شديدة » .

## فرصة ديغول للقيادة :

شاءت ظروف الحرب والهزيمة التي مني بها الجيش الفرنسي أن يصدر الأمر في اليوم الحادي عشر من شهر أيار لأن يتولى الجنرال ديغول قيادة الفرقة الرابعة المدرعة . وقد تم استدعاه من مركز قيادته في فيسينية إلى مركز القيادة العليا وذلك في ١٥ أيار . وكان الجنرال دومانك هو الذي نقل إليه التعليمات بنفسه ومما قال له : « إن القيادة العامة تسعى لإقامة حاجز دفاعي عند نهري الأين والإيليت للحؤول بين العدو وباريس ، وستكون مهمة الجيش السادس الذي يتولى مهمة قيادته الجنرال توشون ، الانتشار على طول هذه الجبهة . أما فرقتك فعليها العمل في المنطقة الامامية من منطقة لاوون ، وعليها أن تتحین الفرص لتحسين المواقع . ويطلب الجنرال جورج قائد الجبهة الشمالية منك أن تختار الوسائل المناسبة لإنجاح هذه الغاية » .

وعندما حضر الجنرال ديغول إلى الجنرال جورج ، الذي كانت سيماء التعب والإرهاق تعلوها اللطف تبدو على وجهه قال له :

« إن الفرصة سانحة لك يا ديغول . . . لأنك ناديت منذ زمن بتلك الأفكار التي يتبعها العدو في تنفيذ مخططاته » . في هذا الظرف دب الذعر في صفوف الحكام الفرنسيين ، وفي اجتماع خاص لمجلس الوزراء اشتركت فيه القيادة العليا

ورئيسا مجلسي النواب والشيوخ ، أعلن الجنرال غاملان ،  
القائد الأعلى ، بأنه لا يستطيع أن يضمن عدم وصول الألمان  
إلى باريس في ١٦ أيار .

وكانت الأوساط الحاكمة الفرنسية قد بدأت تفكر  
بالاستسلام . وجرى تعديل وزارى وأدخل في الحكومة  
أشخاص بارزون من أنصار الاستسلام . وفي ١٠ أيار دخل  
الحكومة جان إيبارنيفاري ولويس ماران ، وانضم إليها في ١٨  
أيار الماريشال بيشان الذي عين نائباً لرئيس الوزراء . ثم نُحي  
الجنرال غاملان واستبدل بالجنرال ويفان ، وشرع بعملية عزل  
جماعية في القيادة العليا الفرنسية . وأعدت الحكومة  
الإنكليزية إجلاء جيوشها في شمالي فرنسا وأعطت الأمر ، في  
١٤ أيار ، إلى جميع أصحاب السفن ذات المحرك الواحد  
الذي يبلغ طولها من ٣٠ إلى ١٠٠ قدم أن يضعوها تحت  
تصرف وزارة الحرب .

#### خطط ديغول لصّد الهجوم الألماني :

فور تولي ديغول مسؤوليته العسكرية الجديدة تفقد جميع  
القوات التي كانت تحت إمرته والمؤلفة من فرقة الفرسان الثالثة  
والرابعة المتخصصة بالمدفعية ، بالإضافة إلى مجموعة من  
خيرة الجنود المسلحين . ثم أصدر الأمر لهم بالتمركز على قناة  
سيسون . كما قرر أن يتحرى الحقائق وجمع المعلومات  
بنفسه .



وبينما كان ديغول على هذه الحالة من البحث والتدقيق والاستطلاع ، رأى قوافل النازحين تعج الطرقات بهم وتضج الضمائر لمرآهم ، بالإضافة إلى عدد وافر من الجنود الذين فروا هاربين بعد هزيمتهم على يد القوات الألمانية الزاحفة في الأيام السابقة .

ونظراً لعددهم الهائل ، وخشية أن يعرقلوا خطوط المواصلات بين القوات المتمركزة أصدر ديغول أوامره إليهم ليتجهوا إلى الجبهة الجنوبية ، خصوصاً وأن القوات الألمانية تردد على أسماعهم عبارة ذات مغزى عميق :

« ليس لدينا متسع من الوقت لأسركم . . » .

الأمر الذي ألهب حماس ديغول وأشعل نيران الغضب في نفسه وقرر من ذلك الحين كما يقول :

« إن الحرب يجب أن تستمر ، والدنيا واسعة بحيث يستطيع كل فرد أن يجد مكاناً فيها ، وإذا ما كتبت لي الحياة ، فلسوف أحارب وأحارب في أي مكان أكون فيه ولأطول زمن حتى يتم انهزام العدو » .

عند ذلك قرر ديغول المباشرة بالهجوم بكل ما يمكن توافره لديه من قوات . واتخذ لذلك قراراً ، وهو التقدم مسافة عشرين كلم نحو مونت كورنييه وذلك لسد الطريق على الألمان ، نظراً لكون هذه المنطقة هي بمثابة نقطة التقاء سان كنشان ولاؤون وريمز ، وهذه العملية تساعد على منع العدو

من استغلالها للتقدم غرباً . ومن ثم عمل لقطع الطريقين اللتين تمكنانه من الوصول إلى نقطة التمرکز الجديدة التي تقع تحت حراسة الجيش السادس الذي تتميز قواته بضآلتها .

غير أن قوة لا بأس بها قد وصلت في اليوم السابع عشر من شهر أيار مؤلفة من الفوج السادس والأربعين نوع (ب) وفوجان ثانيان هما الثاني والرابع والعشرون من نوع (٣٥) لتعزيز الفوج الأول .

وما كادت بشائر الفجر تلوح في الأفق حتى كانت قوات ديغول تغسل الأرض من فلول الجيش الألماني الذي زحف نحو مونت كورنيه وتمّ لها القضاء على مراكز خلفية كان يتمركز فيها بعض أفراد الجيش الألماني .

وأخيراً اتضح لديغول بكل وضوح أن دباباته عاجزة عن متابعة عبور تلك المنطقة نظراً لعدم توافر المعونات لها أولاً ، ولتكاثر عدد دبابات العدو ثانياً .

ومع توالي النجذات على ديغول بفرق مختلفة فرنسية بالمقابل كان سلاح المدفعية الألمانية تصب نارها بغير هوادة عليها أو توقف على طول الجبهة يساندها سلاح الطيران الذي كان ينقض على التجمعات الفرنسية بشكل متواصل إضافة إلى أن سلاح العدو الألماني يتزايد . وحسب ما يذكره ديغول « وبتنا بالفعل كالطفل الضال ونحن على بعد ثلاثين كيلومتراً خلف منطقة الاين . . . » .

ويضيف « وبقي الحال على هذا المنوال ساعة يزداد عدد قواتنا بنجدات تصله من هنا وهناك فتلوح لنا بوادر نصر جديد ، غير أن قوات العدو الهائلة نظراً لآلياتها الضخمة وسلاح الطيران المتوفر لديها ، جعلنا بحاجة إلى المزيد من النجدات في كل لحظة . ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الفرق التي أتت لنجدتنا كانت تنقصها الخبرة والمقدرة ، إذ أن الضباط يلتقون لأول مرة مع الجنود على أرض المعركة ، والرماة ممن لا يملكون سوى أيام معدودة ثم تدريبهم عليها ، بالإضافة إلى أن قادة الدبابات لم يصل الرجال في تدريبهم إلى أكثر من أربع ساعات ، أضف إلى ذلك أن فرقة المشاة كانت تنتقل بواسطة الباصات مما يعرضها لخطر ذريع في حال نشوب أي هجوم مفاجيء ، أما افتقارنا إلى آلات لاسلكية للاتصال المباشر مع قادة المراكز فقد كان له الدور السيء في وضعنا هذا ، حتى أنني كنت أنشر أوامري بواسطة الدرجات النارية أو خلال الزيارات التي أقوم بها لمراكز القتال » .

هذا الوضع جعل الجنرال ويفان القائد الأعلى للجيش الفرنسي يميل بنظره إلى طلب الهدنة ووقف القتال ، بالإضافة إلى الاستسلام الذي انتاب ملك بلجيكا . وظهر بالتالي جلياً لإنكلترا خطورة الموقف وضرورة ذهاب رئيس الوزراء تشرشل إلى باريس حيث قابل الرئيس رينو وقائد العمليات العسكرية الذي شرح لتشرشل الموقف العسكري الخطير ، وألح بشدة

على ضرورة إرسال بريطانيا قسماً كبيراً من سلاحها الجوي ، لأن المعركة مصيرية بالنسبة لكل من فرنسا وبريطانيا . وبالتالي يجب على هذه الأخيرة أن لا تبخل بأي شيء على الجبهة الفرنسية . وبالفعل تم تحويل أربعة أسراب جديدة للاشتراك في المعركة الحامية ثم ألحقت بستة أسراب أخرى .

ولكن المعركة مع الألمان أخذت تضعي شيئاً فشيئاً من يد الفرنسيين والإنكليز . فقواتهم أظهرت ضعفاً نظراً للتناقض المستمر من جهة والآليات الضعيفة من جهة ثانية ، بالإضافة إلى استسلام الجيش البلجيكي وملكه واستعداد الجيش الإنكليزي للجلاء عن دنكرك ورغبة الجيش الفرنسي الموجود في الشمال للسير على طريق بريطانيا في الانسحاب . كل هذه العوامل جعلت جيوش الحلفاء غير قادرة على الصمود أكثر من ذي قبل بعدما خسرت أكثر من ثلث قواتها ، الأمر الذي أتاح للألمان فرصة استعادة قوتهم ونشاطهم وتزويدها بالنجادات الضخمة والآليات الثقيلة وحملها إلى أرض المعركة في مقابل جيوش فرنسية وإنكليزية مفتقدة كل قوة لشن أي هجوم مضاد .

وقد حاول الجنرال ويفان جهده الصادق أن يسحب القوات الفرنسية والبريطانية المشتتة في فرنسا بنظام وانضباط ، غير أن قيادة الجيش الألماني أصدرت أوامرها بالقيام بحركة التفاف واسعة وراء خطوط القوات البريطانية المنسحبة نحو الشاطئ واحتلال «بولون» و«كاليه» و«دنكرك» . وفي نفس

الوقت أصدر هتلر أوامره شخصياً بوقف اندفاع سلاحه المدرع لملاحقة فلول القوات البريطانية المتراجعة. وقد فسر أمره هذا قائلاً انه بعد استسلام فرنسا سيتوجب التفاهم مع انكلترا من أجل عقد هدنة. وكان الأمر يتعلق بتحضير حرب دبلوماسية ضد الاتحاد السوفياتي.

وليلة الثالث والعشرين من أيار قامت ثمان مدمرات ليلاً بنقل باقي ما تبقى من الحامية البريطانية على أرض فرنسا في دنكرك مخلفة ورائها جميع عتادها الحربي. في ٢ حزيران كان ٣٣٨ ألف رجل قد أجتازوا المانش بما فيهم ٩٠ ألف فرنسي. وفي اليوم الخامس من حزيران تناهى إلى سمع ديغول أن العدو عاود الكرة في استئناف القتال وشن الهجمات المتتالية. وحين ذهب إلى الجنرال فرير قائد الجيش الرابع الذي يعمل تحت إمرته، ليتلقى أوامره، قال له هذا الرجل العسكري المحترف «علينا أن نعمل لتنقذ شرفنا مهما كلف الأمر من ثمن».

## الفصل الثاني



سلسلة متلاحقة من الأحداث كانت بمثابة الصاعقة أدت إلى استسلام فرنسا .

في عشية الخامس من حزيران أدخل بول رينو بعض التعديلات على وزارته ، وأسند إلى ديغول مهمة وكيل وزارة الدفاع الوطني . وصرح له بالضرورة التي أرغمته على مشاركة الماريشال بيتان بالوزارة مع علمه كونه ستاراً يحجب خلفه الأشخاص الذين يطالبون بالهدنة . وقال السيد بول رينو للجنرال ديغول :

« من الأحسن أن ندخله الوزارة على أن يكون خارجها » .

أما رد ديغول على ذلك :

« إنني أخشى أن تضطر من تلقاء نفسك للعدول عن هذه الفكرة ، لأن الماريشال بيتان ومن معه يتمنون أن تسير الأمور حسب ما يشتهون ، ولنفرض أننا خسرنا في عام ١٩٤٠ الحرب فإن ذلك لا يمنعنا من الانتصار في معركة ثانية . وإنني أرى ضرورة متابعة القتال على الأرض الأوروبية حسب استطاعتنا

دون التراجع مطلقاً . وعلينا أن ندرك هذا المفهوم الصحيح  
ونتخذ له كافة الاحتمالات ونواصل الكفاح من أرض  
إمبراطوريتنا ، وتحقيقاً لهذا الهدف يجب أن ننقل جميع طاقتنا  
إلى أفريقيا الشمالية ، واختيار خيرة قادتنا لهذه المهمة التي  
تفترض بدورها المحافظة على صلات الود والصدقة مع  
البريطانيين رغم شعورنا بالألم والتبرم نحوهم . وأرجو منك أن  
تلقي هذه المهمة على عاتقي » .

ويضيف الجنرال ديغول أن السيد رينو استجاب لطلبه  
وقال :

« أرجو منك السفر إلى لندن . لقد استطعت إقناع  
المسؤولين فيها أيام السادس والعشرين والثلاثين من شهر أيار  
بأننا مشرفون على عقد هدنة مع الألمان . وجل ما أرجوه الآن  
هو عكس ذلك تماماً ، أي ضرورة إقناعهم بأننا سنواصل القتال  
ولن نتراجع . كما أطلب منك مقابلة السيد تشرشل وإخباره  
بالتعديلات التي أدخلت على الوزارة » .

إنطلاقاً من هذا النقاش كانت مهمة ديغول بالإضافة إلى  
طلب السيد رينو تنطوي على إقناع لندن بإشراك السلاح  
الجوي الملكي في المعارك الفرنسية مع الألمان وعلى الأخص  
طائرات القتال أولاً ، والاستفهام من الحكومة البريطانية عن  
الموعد الذي سينتهي فيه تسليح الفرق الإنكليزية التي أنقذت  
من منطقة دنكرك وعن موعد عودتها إلى أوروبا ثانياً .

وفي الوقت الذي بدأت فيه الجهات المختصة لتعد ترتيبات زيارة ديغول المقررة ، قابل هذا الأخير الجنرال ويفان في « شاتودي مون تري » . وبعد برهة من الحديث حول موضوع الساعة ، أدرك ديغول أنه لا محال مستسلم للإنكسار ومصمم على طلب الهدنة . عندها أوضح ديغول له وجهة نظره وهي بخلاف ما ترتأيه الحكومة التي لن ترمي السلاح ولو كانت الخسارة محققة .

وسرعان ما أثار دهشة ديغول واستغرابه بعدما قابل عدداً من الضباط الذين قدموا للتباحث مع الجنرال ويفان ، إذ أنهم جميعاً كانوا يرون رأي الجنرال في الاستسلام ، وأدرك بعدها أنهم إذا همسوا اليوم في ذلك ، فإنهم في الغد سرعان ما يصيحون بصوت عال مطالبين بالهدنة .

وهنا انتاب الجنرال ديغول شعوراً عميقاً وارتأى أن تتخذ الحكومة موقفاً صلباً وخطة فعالة لاجتذاب مشاعر الجماهير وإعلامهم بأن المعركة مستمرة وأن الاستسلام أمر غير مرغوب فيه . عندها توجه ديغول لدى عودته إلى باريس لمقابلة الرئيس رينو وأعلمه برأيه في هذا الموضوع وطلب منه إسناد مهمة القيادة العامة إلى شخص آخر غير الجنرال ويفان الذي استسلم لليأس . واقترح الجنرال ( هونتز نجر ) خلفاً له .

وبعد هذه المقابلة قرر ديغول الشروع فوراً في تدبير الخطة الضرورية لنقل الطاقات الفرنسية إلى شمال أفريقيا



في الوقت الذي كانت فيه هيئة الأركان تعد العدة ، بمشاركة الأسطول وسلاح الجو ، لنقل كل فرقة لا تشترك في القتال إلى الجبهة الثانية للبحر المتوسط .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن القوات التي سيتم نقلها فوراً تتألف معاً من الجنود والضباط الذين نجوا من معركة الشمال وعددهم لا يقل عن خمسمائة ألف جندي ، والجنود المتقهرقين نحو الساحل والقوة الجوية التي يساعدها مدى طيرانها من قطع مسافة البحر ، وأولئك الذين تكتب لهم النجاة من القوات الفرنسية .

في صبيحة اليوم التاسع من شهر حزيران ، وصل ديغول إلى لندن بصحبة مرافقه الخاص جوفري دي كورسيل والسيد رولان دي مار جبري . ونقل إلى رئيس الوزراء البريطاني تشرشل تعليمات الرئيس بول رينو بالنسبة لموضوع متابعة الحرب والعدول عن فكرة التراجع والاستسلام ، وطلب المساعدة العسكرية البريطانية ، مع أن الاستجابة لهذا الطلب الأخير لم تحسم خلال المباحثات فقد رجع ديغول إلى باريس وكله اقتناع بأن على فرنسا متابعة القتال مهما تكن التضحيات .

وعشية اليوم العاشر من حزيران ، قابل ديغول الرئيس بول رينو الذي كان مثقلاً بهموم الأخبار التي تلقاها عن وصول العدو إلى نهر السين الواقع على مقربة من باريس ، واستعداده

للهجوم على شامبانيا حيث تمكن لدى احتلالها من تهديد العاصمة مباشرة من جهات ثلاث : شرقاً وغرباً وشمالاً . ومما زاد الطين بلة تسارع الأنباء عن إعلان إيطاليا الحرب على فرنسا بين لحظة وأخرى . وأخيراً تم الاتفاق بين ديغول والرئيس رينو على نقل جميع الإمكانات الفرنسية إلى أفريقيا على جناح السرعة رغم نتائج حرب الائتلاف المترتبة على ذلك .

وكانت المفاجعة لفرنسا في اليوم العاشر من حزيران حين قررت الحكومة الجلاء عن باريس عند المساء إلى مدينة ثور . وقد أصبحت رغبتها بالاستسلام ظاهرة جداً بالإضافة إلى إعلان إيطاليا الحرب على فرنسا . وعبثاً حاول تشرشل إقناع موسوليني في البدء بالوقوف على الحياذ ، كما عرض عليه الاشتراك مع الفرنسيين القيام ببعض التنازلات ، غير أنه على ما يبدو رأى عجز فرنسا فقرر أن يلتهم كل ما تطاله يده عن طريق الحرب . وسيطر الوجوم أثر الشعور بوقوع الهزيمة على الأذهان .

وفي الثاني عشر من حزيران ، ونتيجة لأخطاء استراتيجية وقعت فيها القيادة الفرنسية المفككة ، تم أسر ثمانية آلاف جندي بريطاني وأربعة آلاف جندي فرنسي على يد الفرقة الألمانية المدرعة السابعة بقيادة الجنرال رومل . في نفس الوقت اجتمعت الحكومة الفرنسية التي اتخذت موقفاً لها

في قصر يبعد ١٥ كلم عن ثور ، لبحث الوضع . وقد شرح الجنرال ويغان ، القائد الأعلى للجيش الفرنسي ، الوضع وصوّره بأنه ميثوس منه وطالب بالإستسلام الفوري وتحدث عن الاضطرابات الاجتماعية المحتملة . وأعلن ويغان أنه تلقى نبأ من باريس يقول إن مورييس توريز احتل قصر الإليزه .

وعندئذ طلب وزير الداخلية مانديل هاتفياً معلومات من محافظ باريس لانجيرون الذي كذب اختلافات ويغان وأعلن أن كل شيء هادئ في العاصمة .

إلا أن تهديدات ويغان لعبت دورها . ذلك أن الحكومة خوفاً من أن تتخذ الحرب طابع مقاومة وطنية ، قررت التخلي عن الدفاع عن باريس وقررت في الوقت ذاته أن تطلب من الحكومة الإنكليزية أن تبحث معها قضية استسلام فرنسا .

ويقول تشرشل في مذكراته « وقد طرت بعد ذلك بمدة إلى فرنسا للاجتماع بمسيورينو والجنرال جورج والجنرال ويغان وحضر المقابلة ضابط آخر يدعى شارل ديغول . وشددت على ضرورة قيام القوات الفرنسية المتبقية بحرب عصابات عنيفة تشتت قوى المدرعات الألمانية . وطلب الجنرال ويغان بأن تبعث بريطانيا بكل ما لديها من سلاح وطائرات إلى المعركة في الأرض الفرنسية ، غير أنني نبذت تماماً هذه الفكرة واعتضت عليها ، إذ أنه من المؤكد من ناحية المبدأ أن تحتفظ بريطانيا بما تبقى لديها من طائرات وقدرها

٢٥ سرباً حتى تستطيع البقاء في الحرب وحدها عند سقوط فرنسا . واقترحت أن تضرب طائراتنا أهدافاً إيطالية ، ولكننا بحاجة ماسة إلى مطارات قريبة نسبياً من الأراضي الإيطالية ، فوافق الفرنسيون غير أن جماهير العمال والفلاحين في جنوب فرنسا رفضوا السماح لطائراتنا بالهبوط في مطاراتهم بحجة أن أراضيهم ومدنهم وقراهم ستعرض لأعمال تأديبية عنيفة من قبل الإيطاليين .

وعندما عدت إلى بريطانيا كنت على تمام الثقة من نهاية المقاومة الفرنسية وانتظرت أن تقدّم فرنسا على عقد الصلح مع ألمانيا منفردة وبدون أية مشورة مع حكومتنا نظراً للوضع اليائس الذي يمر به كل من الجنرال ويغان والجنرال بيتان ، في حين أكد لي الأميرال الفرنسي بأنه سيحاول جهده لإرساله أسطولاً إلى كندا لإنقاذه في حال سقوط فرنسا ، كذلك أكد لي الجنرال ديغول بأنه سيقود حرب العصابات ، تلك التي شددت على ضرورة القيام بها ضد القوات الألمانية » .

من جهة أخرى ، يشير الجنرال ديغول أن تشرشل أبدى تفهماً وعظفاً على موضوع عقد الهدنة بين فرنسا وألمانيا . لأن رئيس الوزراء البريطاني لم يستطع الإجابة بصراحة على السؤال الذي طرحه عليه الجانب الفرنسي وهو التالي :

« إن الاتفاق المعقود بين فرنسا وبريطانيا بتاريخ الثامن والعشرين من شهر آذار لعام ١٩٤٠ يقضي بمنع أحد الطرفين

المتعاقدين من الاستسلام منفرداً ، فما هو موقف بريطانيا من فرنسا إذا ما طلبت من العدو الهدنة ؟ » .

في الواقع ساورت الشكوك الجنرال ديغول لأنه كان يعتقد أن الحكومة الفرنسية باتت على قناعة بطلب عقد الهدنة مع ألمانيا رسمياً . عندها رأى أن المضي في منصبه الوزاري سيغدو مستحيلًا بعد ذلك ، لذلك عزم على التفكير في بعث رسالة إلى رئيس الحكومة يقدم فيها استقالته . غير أن وزير الداخلية جورج مانديل أوضح له بأنه يرى ضرورة استمرار الحرب لإنقاذ شرف الأمة الفرنسية وسمعتها ؛ لذا طلب إليه أخيراً البقاء في منصبه نظراً لما تقتضيه المصلحة العامة للبلاد التي تسمو فوق كل مصلحة أورأي خاص .

في الرابع عشر من حزيران تسارعت الأحداث بشكل درامي . تركت قوات فرنسية كبيرة موقعها على خط ماجينو لتنضم إلى الفرق العاملة في الجبهات الوسطى ، غير أن الألمان عمدوا في تلك اللحظة إلى اختراق خط الدفاع الفرنسي ولحقوا بالقوات المتراجعة ليجبروها على مواجهتهم ، وبالتالي تخفيف العبء عن قواتهم العاملة داخل الأراضي الفرنسية . وفي حين ارتدت القوات الفرنسية لمواجهة هذا الهجوم الألماني غير المتوقع بالفعل ، كان اندفاع مدرع ألماني آخر متجهاً إلى الحدود السويسرية يقطع طريق العودة على هذه القوات ، فتقع ضمن فكي كماشة محكمة الاغلاق من ناحيتي الشرق والغرب . وتمّ تطويق نصف مليون

جندي ، لم يعد أمامهم أي أمل هنا بالنجاة .

في اليوم نفسه أعلنت باريس مدينة مفتوحة ، وأبلغت القيادة الألمانية أن القوات الفرنسية لن تدافع عن العاصمة . وقد فسرت الحكومة الفرنسية قرارها بقولها أنه « ليس هناك أي سبب استراتيجي للدفاع عن باريس » . وتلقى الجنرال دانز قائد موقع باريس الأمر بأن يعدم رميةً بالرصاص السكان والجنود الذين يحاولون تنظيم أقل دفاع في العاصمة . كذلك قررت الحكومة الانسحاب ، فودعت محافظ لوناى الذي أصر على البقاء في المحافظة مع بعض أصحابه وعدد وافر من المجندين وسواهم ، انتظاراً منهم لخوض غمار معارك الانسحاب المؤلمة .

وعند مساء ١٤ حزيران وصل ديغول إلى مدينة بوردو وتوجه فوراً إلى مركز القائد العام العسكري ، ذلك المركز الذي تقرر أن يقيم فيه رئيس الوزراء . وكان في استقباله السيد ماركيه رئيس المجلس البلدي للمدينة . ونائب المدينة .

وحين قدم الرئيس رينو قال الجنرال ديغول :

« لقد قلت لك منذ عدة أيام ، ما أصبحنا نعيشه اليوم ، كما أنني كنت قد طلبت منك ضرورة الاستمرار في الحرب ، وإني أعارض الآن معارضة شديدة كل فكرة لعقد الهدنة مع العدو ، ولذلك فإنني أفضل الذهاب إلى الجزائر كي لا تحاط

بأسوار الهزيمة كما هو الحال هنا ، فهل أنت مصمم على أن تذهب هنالك ؟

أجاب الرئيس رينو بالإيجاب . عندها طرح الجنرال ديغول فكرة سفره إلى لندن للتباحث مع المسؤولين حول مساعدة فرنسا فعلياً في عملية الانتقال إلى لندن .

اقترح الوحدة بين بريطانيا وفرنسا :

في لندن رأى ديغول إنجاز حدث كبير يغير الوضع الراهن ويقلب المفهوم المنتشر بين الجميع ، حدث يمكنه من تعزيز موقف الرئيس رينو لانتقاله لمدينة الجزائر . لذا صمم على اتخاذ موقف حازم وتنفيذ خطوة مدهشة جداً . فقد اتفق مع السيد روبرت فانستارث وكيل وزارة الخارجية البريطانية على تنفيذ تلك الخطة المثيرة التي تقضي بالإعلان عن الوحدة بين بريطانيا وفرنسا .

وتقضي هذه الوحدة بدمج الأمور الإدارية والطاقات والموارد معاً بالإضافة إلى ارتباطهما معاً في مصير واحد ، الأمر الذي يدفع إلى العدول المطلق عن الاستسلام والسير في طريق الحرب .

ويقول الجنرال ديغول في مذكراته « وقال السيدان مونييه وكوربان : إن هذا الرأي لا يحتاج إلا لموافقة الحكومة البريطانية بشكل جدي . وأضافا بقولان :

- إن لديك الفرصة الحاسمة لنيل الموافقة لأن الترتيبات

تقضي بأن نتناول طعام الغداء مع تشرشل مما يسمح لك تحقيق هذه الفكرة لدى قبولك لها .

وشرعت في خلدي أتشاور بأمر الوحدة المرجوة ؛ هذا الأمر العظيم الذي كان يتلاشى رغم أن إمكانية حدوثه عظيمة ، لأن السرعة لا تحقق الهدف بشكل سليم ، كما أن الاتفاق بين الحكومتين وإن كان مبدئياً يقوم على أساس تبادل الأوراق الثبوتية أضف أنه من ناحية التنفيذ يفرض أمر الوحدة الدمج الكلي في كل الأمور المتعلقة بالأنظمة والمصالح عامة ، هذا إذا ما توفرت الرغبة في ذلك » .

وفي مباحثاته التي أجراها مع رئيس الوزراء البريطاني تشرشل أوضح ديقول أن ذاك الطلب يتطلب وقتاً كبيراً لتحقيقه ولكن ذلك لا يمنع من تبني الفكرة الذي تساعد نوعاً ما فرنسا للخروج من محنتها ويوطد أواصر التضامن بيننا .

وفعلاً انتقل الأمر إلى حيز التنفيذ ؛ وسرعان ما طلب تشرشل انعقاد مجلس الوزراء في الحال واتجه لتوه إلى ( دواتينسغ ستريت ) حيث سيلتئم مجلس الوزراء يرافقه الجنرال ديقول . وبعد ساعتين من المباحثات والمناقشات ، كان يخرج خلالها الوزير تلو الآخر للاستفهام عن بعض النواحي من ديقول الذي كان يجلس في غرفة جانبية . وبشكل مفاجئ أقبل الوزراء جميعاً وفي مقدمتهم تشرشل وتعالى الأصوات واحد يقول بالموافقة على مقترحات ديقول .



وفي فرنسا حين بحث اقتراح الوحدة انقسمت الحكومة الفرنسية إلى فريقين . فريق على استعداد لتسليم فرنسا إلى الإنكليز وفريق آخر يرى ضرورة الاتفاق مع هتلر . وأخيراً ، وبعد اقتراح الحكومة الفرنسية فاز سهم الاستسلام لألمانيا وكان في مقدمة المؤيدين الماريشال بيتان .

عندها توجه ديغول إلى الفندق الذي كان يقيم فيه السفير البريطاني السيد دونالد كامبيل ، وأعلمه برغبته في مغادرة باريس إلى لندن ، وكذلك الجنرال سبيرس الذي كان يرافقه من لندن . ثم أرسل الرئيس الفرنسي بول رينو مبلغ مائة ألف فرنك من الاعتمادات الخاصة السرية إلى ديغول بناءً لطلبه . وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي المصادف في السابع عشر من شهر حزيران طارت به طائرة خاصة برفقة عائلته والجنرال سبيرس والملازم دي كورسيل إلى بريطانيا .

## الفصل الثالث

### إعلان فرنسا الحرة

في ١٧ حزيران ١٩٤٠ ، استقال الرئيس الفرنسي رينو وتولى الماريشال بيتان رئاسة الحكومة . أراد منذ البدء عرض الصلح مع ألمانيا والتنكر للمعاهدات المعقودة بين فرنسا وبريطانيا ، إذ كان من رأيه أن كل شيء قد انتهى وأنه يتحتم بالتالي على فرنسا النظر إلى مصالحها والقبول بشروط الألمان ، اعتقاداً منه بأن بريطانيا هي الأخرى لن تستطيع الصمود أمام جحافل القوات الألمانية . « وفي غضون ثلاثة أسابيع تجر رقبتهما كالذجاجة » . وهو التعبير الحرفي الذي استعمله عندما عرضت بريطانيا على وزارة رينو إرسال الأسطول الفرنسي إلى الموانئ البريطانية خوفاً من وقوعه في قبضة الألمان .

ولم يبق للبريطانيين أية ثقة بأي مسؤول فرنسي عدا الجنرال ديغول ، الذي وجدت فيه ملامح رجل المستقبل القوي والذي باستطاعته إعادة شرف الأمة الفرنسية الذي أهدره بعض الوصوليين من العسكريين الفرنسيين .

في ١٨ حزيران تلاقى هتلر وموسوليني من أجل الاتفاق

حول مطلبهم من فرنسا . وقد ظهرت تناقضات جدية بين شريكى المحور . ومن جهة ثانية قد قررت الحكومة الأمريكية من جانبها الاستفادة من نتائج الحرب الفرنسية - الألمانية . فطلبت إلى حكومتى برلين وروما إبلاغها شروط الهدنة . لكن ألمانيا وإيطاليا رفضتا هذا الطلب ، الأمر الذى أزم النزاع مع الولايات المتحدة .

في ٢١ حزيران ١٩٤٠ توجب على ممثلى حكومة المارشال بيتان تحمل معاناة إذلال الهتلريين في محادثات الهدنة . فإن الجنرال كاتيل سلم للممثلين الفرنسيين ، بحضور هتلر ، الشروط في نفس عربة القطار التى استقبل فيها المارشال فوش في ١٨ تشرين الثانى ١٩١٨ الممثلين الألمان . وقد وضع الهتلريون العربى بالذات على نفس طريق مرآب محطة ( ريتوند ) في غابة كومبيان .

نصت شروط الهدنة على احتلال القوات الألمانية لقسم كبير من أراضي فرنسا ، وكان يتوجب على فرنسا فضلاً عن ذلك أن تدفع النفقات لإعالة هذه القوات . واعتمد الهتلريون في المنطقة غير المحتلة على حكومة بيتان . واختار بيتان مدينة فيشي كمقر لحكومته . وفي ١٠ تموز ١٩٤٠ ، صفى نواب البرلمان الفرنسى الذى طرد منه النواب الشيوعيون وغيرهم من الوطنيين . وأدى بيتان دوره أحسن أداء وقد أصدر البيان التالى « نحن ، فيليب بيتان ، ماريشال فرنسا نعلن ، وفقاً للقانون

الدستوري بتاريخ ١٠ تموز ١٩٤٠ ، تولينا وظائف رئيس الدولة الفرنسية ، ولترسم بالتالي ما يلي : الغيث المادة الثانية من القانون الدستوري بتاريخ ٢٥ شباط ١٨٧٥ « وهكذا صفى الدستور الفرنسي ومضمون إعلان حقوق الإنسان .

بعد استسلام فرنسا أنشئت « لجنة وطنية فرنسية » في لندن يرأسها الجنرال ديغول . وعقد تشرشل وديغول اتفاقاً يعطي الأخير الحق بأن ينشئ في إنكلترا قوات مسلحة فرنسية قوامها متطوعين من جميع الأسلحة . وتعهدت الحكومة الإنكليزية بأن تقدم لهذه القوات التجهيزات الضرورية . وعين ديغول قائداً أعلى ، ولكن كان يتوجب عليه أن يعمل وفقاً لتوجيهات الحكومة الإنكليزية . وكان له الحق بأن ينشئ إدارة مدنية . وتكفلت الحكومة الإنكليزية بجميع النفقات لإعالة الإدارة المدنية وكذلك العسكريين الفرنسيين التابعين لديغول . وبموجب هذا الاتفاق ، كانت حركة ديغول تابعة لمصالح ومشاريع الإنكليز . فور توقيع الهدنة بين حكومة المارشال بيتان وألمانيا ، أذاع الجنرال ديغول البيان الشهير الذي أعلن فيه قيام فرنسا الحرة . كما أبرق إلى الحكومة الفرنسية في بورдо معرباً عن استعداده لمواصلة التباحث مع البريطانيين حول معونة الولايات المتحدة ، والأسرى من الألمان ، والسفن التي بحاجة إليها للانتقال إلى أفريقيا الشمالية .

وجاء الجواب على برقيته بدعوته للعودة إلى فرنسا . ثم كتب ديغول إلى الجنرال ريفان في العشرين من حزيران ، وكان تسلم منصب وزير الدفاع الوطني في الحين الذي قبلت فيه الحكومة بشروط الهدنة ، عرض عليه طاعته وخدماته شريطة أن يعود إلى القتال .

أما ردة فعل حكومة فيشي على نشاط ديغول . فكان في الثلاثين من حزيران إذ أبلغته السفارة الفرنسية بلندن بالأمر العسكري الذي صدر بخصوصه والذي يقضي بأن يسلم نفسه فوراً في سجن سان ميشيل ، تمهيداً لإحالاته إلى هيئة عسكرية لمحاكمته . ولكنه لم يحضر .

أما الهيئة فقضت عليه أولاً بالسجن مدة شهر واحد ، ولكنها عادت بعدما تقدم الوزير ريفان بطلب استئناف الحكم ، وقضت عليه بالإعدام .

ولم يكن هذا الحكم ليثني ديغول عن المضي في تحقيق غايته في استمرار القتال ؛ بل إنه تجاهل الأمر وراح يبرق للعديد من القادة الفرنسيين المنتشرين مع وحداتهم في شتى المراكز يحثهم على المضي قدماً في الحرب ، مبدياً لهم استعداداه لتسهيل مهمة الاتصال مع المسؤولين البريطانيين .

وتحقيقاً لإنقاذ شرف فرنسا شرع ديغول في بناء جيش محارب ، فقام بجمع الفرقة الإلوية الخفيفة بقيادة الجنرال بيتوارث التي عادت إلى بريطانيا قبل الهزيمة وعشرة آلاف من

المجندين والبحارة الذين فروا من موانئ شر بورغ وبريست ولوريانت على ظهر بعض قطع الأسطول ؛ إضافة إلى عدد كبير من الجنود والجرحى الذين أصيبوا في بلجيكا إبان قتالهم مع الألمان وجيء بهم إلى إنكلترا للاستشفاء في مستشفياتها .

ورغم الصعوبات والمتاعب التي اعترضت سبيل الجمع بين هذه الوحدات نظراً لعدم وجود سوى عدد ضئيل من الضباط وأكثرهم من ذوي الرتب البسيطة ، ورغم عجزهم ، فقد تمكنوا من بث روح القتال بين ضباط وأفراد تلك الوحدات . وفي معسكر أولمبيا الذي وضعه البريطانيون تحت تصرف الفرنسيين لم يزد عدد المتطوعين رغم النداء الذي أعلنه ديغول في الثامن عشر من شهر حزيران ١٩٤٠ .

ويعترف ديغول في مذكراته بفضل المعونة التي قدمتها إليه الحكومة البريطانية سواء المادية أم المعنوية . وكذلك فإنه يعترف بفضل الإذاعة والصحف التي عملت على تعزيز الأهداف والمخطط التي سعى ديغول لتنفيذها ، ويشير الجنرال بمجمل الفضل في ذلك إلى السيد ونستون تشرشل والجنرال سبيرس الذي كان صلة الوصل بين هيئة فرنسا الحرة والحكومة البريطانية .

ومع الأيام بدأ جيش فرنسا الحرة يأخذ في التزايد يساعده في نموه إرادة الفرنسيين في الحرب ، وقد تجلت هذه

الإرادة في تحملهم أعباء السفر أو الإيجار أو الفرار من فرنسا وغيرها للوصول إلى بريطانيا والالتحاق بجيشهم الصغير الآخذ في النمو ؛ كما أنه تمكن عدد من الطيارين والملاحين من الفرار سواء بطائرتهم ، أو بواخريهم وانضموا جميعاً إلى جيش فرنسا الحرة يريدون الحرب ويأبون الاستسلام .

في ٣ تموز حاولت الحكومة الإنكليزية ، متصرفة باسمها وباسم الجنرال ديغول ، الاستيلاء على الأسطول الفرنسي في وهران . فقد بعث قائد القطاعات البريطانية في تلك الناحية برسالة إلى الأميرال الفرنسي في وهران يطلب منه مقابلته للاتفاق على مرافقة قطعاته لقطعات الأسطول الإنكليزي حتى الموانئ البريطانية . غير أن قائد الأسطول الفرنسي رفض رفضاً باتاً هذا الأمر ، معتبراً إياه تحد له ولسلطانه . ورد بأن بوارجه وطراداته وسفنه سترد على القوة بالمثل . وبالفعل فقد فتحت القطع البحرية الإنكليزية النار على الأسطول الفرنسي ، وتمّ إغراق أكثر قطعاته وأعطب القسم الآخر منها . وما إن علمت القطاعات الفرنسية الموجودة في ميناء الجزائر بذلك حتى سارعت إلى العودة إلى ميناء طولون الفرنسي . وفي الاسكندرية تم التوصل مع الأميرال الفرنسي إلى اتفاق يقضي بإفراغ سفنه من وقودها وإنزال مدافعها إلى البر وتعطيلها ، وإعادة بحارته إلى فرنسا . في أيلول ١٩٤٠ حاولت الحكومة الإنكليزية الاستيلاء على القاعدة البحرية الهامة في دكا والسفن التي كانت فيها . وقد

فشلت هذه المحاولة إذ رفضت البارجة الفرنسية ريشيليو التقيد بأوامر البحرية البريطانية ، مما دعا هذه الأخيرة إلى ضربها وإلحاق أضرار كبيرة بها .

وفي الهند الغربية تم نزع سلاح حاملات الطائرات الفرنسية وعدد كبير من الطرادات .

في الواقع كانت بريطانيا تخشى أن يأتي اليوم الذي تضع فيه القوات الألمانية يدها على الأسطول الفرنسي الذي يشكل العمود الفقري بالنسبة للقوات الفرنسية ويصبح قوة جديدة تشد الخناق على القوات البريطانية التي لا تزال مستمرة في حربها . وبالرغم من كل ما حدث ، فإن ديغول كان يعتبر تخليص الوطن اسمى من سلامة البواخر والأرواح . وقرر المضي في تأليف جيش فرنسا الحرة .

في الثالث عشر من شهر تموز أصدر ديغول بياناً من الإذاعة البريطانية جاء فيه « يا أبناء شعب فرنسا اعلموا جميعاً أنه ما يزال معكم جيش يناضل ويكافح حتى يسلم الوطن » .

وبالفعل فقد استعرض ديغول في وايت هول بتاريخ ١٤ تموز ١٩٤٠ كثنائب جيش فرنسا الحرة . كما طلب من طياري جيشه الاشتراك في غارات جوية على مركز الروهر ، وذلك تمهيداً لإعلام العالم بأن فرنسا الحرة دخلت ميدان الحرب من جديد .



## إتفاق فرنسا الحرة وبريطانيا :

في هذا الجو المفعم بالنضال وحب القتال ، أظهر الواقع ضرورة تحديد العلاقة مع بريطانيا ، وهي راغبة في ذلك خصوصاً وأن هؤلاء الفرنسيين المحاربين يزعمونها بعض الشيء . لذلك قابل ديغول رئيس الوزراء البريطاني تشرشل وأبلغه فكرة إنشاء « لجنة قومية » مهمتها توجيه طاقتها في ميدان القتال ، ونتيجة لذلك وتسهيلاً من الحكومة الإنكليزية لتحقيق هذا الهدف ، أصدرت بيانين أعلنت في ثانيهما تأييدها لإقامة « لجنة قومية » ومساعدتها لمواصلة القتال .

وفي الخامس والعشرين من حزيران أصدرت بريطانيا بياناً هاماً تعترف فيه بالجنرال ديغول القائد الأوحـد للفرنسيين الأباة أينما كانوا حيث أنهم حوله ملتقين لنصرة قضية الحلفاء وتأييداً لها .

وانطلاقاً من هذا ، شرع ديغول في إجراء المباحثات مع رئيس الحكومة البريطانية ووزير خارجيتها . وبعد مباحثات ومناقشات طويلة تمكن من التوصل إلى اعتراف بريطانيا بحدود الإمبراطورية الفرنسية والعمل على إعادتها كاملة ولكن دون أن تلزم نفسها بقطع عهد على ضمان سلامتها . كما أن ديغول توصل إلى جعل بريطانيا الموجهة لعملياته العسكرية مع احتفاظه بمنصب « القائد العام » وكما أن بريطانيا تعهدت بتحويل القوات الفرنسية والإنفاق عليها . وفي تشيكرز وبعد

جولة من المباحثات ، تم التوقيع بين ديغول وتشرشل على اتفاقية تسمح لفرنسا الحرة بموجبها للسلطات البريطانية باستخدام السفن التجارية وبحارتها ، وذلك بعدما اتضحت حاجة بريطانيا إلى البواخر التجارية .

وهكذا أضحت فرنسا الحرة ، ملاذاً لآمال الفرنسيين في أن يروا بلادهم عزيزة كريمة . شيئاً فشيئاً انضم قسم كبير من المستعمرات الفرنسية إلى ديغول . وفي الوقت الذي أعلنت فيه حكومة فيشي الحكم بالإعدام على ديغول وصادرت أمواله ، وصلت في الأيام التالية إلى مكاتبه في بريطانيا كميات ضخمة من الحلوى والمجوهرات دون أن تحمل أسماء أصحابها ، إضافة إلى عدد من خواتم الزواج التي تبرع بها العديد من الأرامل ، وكانت كلها تحمل عبارة :

« في خدمة قضية الجنرال ديغول » .

## الفصل الرابع

### سياسة ديغول للمحافظة على الممتلكات الفرنسية في أفريقيا

كان ديغول يدرك الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر المتوسط ، كما أنه كان يدرك ضرورة المحافظة على الممتلكات الفرنسية في أفريقيا لأن ألمانيا التي تحارب في القارة السوداء بغية احتلال السويس ستمكن من وضع يدها على بعض الممتلكات الفرنسية . كما أدرك ديغول أن بريطانيا نفسها تطمح بالسيطرة على ممتلكات أخرى قد تضطرها إليها خططها الاستراتيجية .

لاحظ ديغول صعوبة الفوز بنتائج إيجابية مشجعة في المدى القريب من الجزائر وتونس ومراكش ، وإن كانت الرسائل التي وردت من بعض الجمعيات والنوادي في تلك المناطق تحمل في مضمونها عبارات التأييد والرغبة في الانضمام إلى حركة فرنسا الحرة . غير أنها توقفت بعد مدة قصيرة نظراً للأحكام التعسفية والمراقبة المشدودة وحادثة إغراق الأسطول الإنكليزي لقطع البحرية الفرنسية في وهران . يضاف إلى هذه الأسباب جميعاً ، أن المقيمين في القارة الأفريقية أخذتهم مشاعر الحذر والترقب ، بعدما علموا بأن أفريقيا الشمالية لا تدخل ضمن البلدان التي نصت عليها

شروط الهدنة مما أثار أيضاً الارتياح في نفوس أبناء الفرنسيين المقيمين فيها والاطمئنان في قلوب المسلمين أيضاً .

في أفريقيا السوداء ، كان بأمل ديغول في الحصول على المؤيدين والمساعدين . وقد أظهرت التظاهرات التي قامت بها الجماهير في داكار وسان لويس وأبيدجان وبرايفيل ولومي وغيرها منذ اللحظة الأولى لإعلان ميلاد هيئة فرنسا الحرة ، بالإضافة إلى الرسائل العديدة التي وصلت إلى مقر الهيئة في لندن من تلك المناطق ، أظهرت أن استمرار القتال أمر مرغوب فيه وسبيل أفضل للخلاص من الفاشية والنازية .

لكن الاستسلام الذي انتاب القائد الفرنسي نونميس في آخر المطاف ، وتدمير القطع البحرية الفرنسية في وهران ، وساعي بواسون الذي أصبح أخيراً المفوض السامي في السنغال ، هذه الأمور جميعها ساعدت على إخفاء تلك الحركة المؤيدة لفرنسا الحرة .

حيال الوضع غير الواضح في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا ، أرسل ديغول مبعوثين من قبله إلى هذه المستعمرات يطلب مساندتهم لحركته . نجح المبعوثان في تأييد بعض القادة الفرنسيين سلمياً كما حصل في تشاد ، والعمل على إنجاح انقلاب كما حصل في الكاميرون . وفي الثامن والعشرين من آب ١٩٤٠ توجه العقيد ديLANج إلى مبنى الحكومة في برايفيل وطلب من حاكمها الفرنسي الاستسلام ،

فأذعن الحاكم للأمر ، وسقطت بذلك برازيل في يد قوات فرنسا الحرة .

وبقيت السنغال الهدف الرئيسي لديغول نظراً لتمتعها بقوة ذاتية لكونها قلعة طبيعية من جهة ، ولتجهيزها بالمعدات والآليات الحديثة الضخمة ووجود عدد من الطائرات المقاتلة فيها وبعض البواخر والبوارج والغواصات الراسية في مينائها .

ورأت قيادة فرنسا الحرة القيام بعملية هجومية مباشرة لكنها كانت تتخوف من التعرض لأخطار لهيئة فتية هي بغنى عنها ، خصوصاً وأن موارد فرنسا الحرة ضئيلة جداً ، ولذلك استبعدت الفكرة وتراءت الاستعاضة عنها بفكرة أخرى أصحح وهي أن تتخذ كوناكري منطلقاً لعمليات قوات ديغول ، وكان هذا العمل يقضي بإنزال عدد من القوات وبأن تتقدم نحو القلعة آخذة معها كل من ينضم إليها وبذلك يتزايد عددها ، لتتمكن من الوصول إلى داكار براً ، ولكن هذه العملية كانت بحاجة إلى حماية من البحر كي لا تتعرض للإبادة .

باحث الجنرال ديغول رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في الموضوع الذي أشار عليه :

« يجب أن نساعدكم في الوصول إلى داكار ، لأن السيطرة على هذه القلعة يعني عودة قسم كبير من الجيش الفرنسي إلى ميدان القتال ؛ ولكن هذه القلعة ، تشكل لنا عبئاً ثقيلاً في معاركنا بالأطلسي ؛ ومع ذلك فقد تباحثت مع القيادة

البحرية ورئيس الأركان وقررتا أن تساعدكم بقوة بحرية ضخمة شريطة أن لا تستغرق هذه المساعدة وقتاً طويلاً ، لأن هذه القوة سنستخدمها لحماية بريطانيا والاشتراك في عمليات البحر المتوسط . ولذلك فإنني لا أوافقك على الانطلاق من كوناكري لأنها تستغرق وقتاً طويلاً » . ثم عرض تشرشل فيما بعد خطة جديدة لاحتلال داكار .

أدت محاولة احتلال داكار إلى فشل ذريع وأخيراً رأت القوات الحليفة ضرورة الانسحاب لضمان سلامة القوات المتبقية البريطانية والفرنسية .

وهنا وجهت الصحف البريطانية والأميركية بعض التهم إلى الجنرال ديغول كالجنون وعدم الإدراك ، بالإضافة إلى حملات السخرية والتحقير من بعض المسؤولين في لندن وواشنطن .

وزاد الأمر صعوبة أن الفيشيين شرعوا يهللون للهزيمة ، التي منيت بها قوات فرنسا الحرة ، وظهر الحاكم العام لداكار بمظهر القائد البطل والمحارب القدير .

ومهما يكن من أمر ، فإن المغامرات التي قام بها الجنرال ديغول للمحافظة على الممتلكات الفرنسية في أفريقيا ، على الرغم من عجزها على تحقيق كل ما راود مخيلته ، فإنه فتح مجالات واسعة أمام فرنسا الحرة ، كتأمين المجهود الحربي لقواته عبر مسافات شاسعة على امتداد

الصحراء حتى الكونغو ، ومن المحيط الأطلسي حتى ضفاف النيل .

وفي أول شهر تشرين الثاني ، أنشأ ديغول القيادة المختصة لإدارة الأمور العسكرية والإدارية في البلاد المحررة ؛ كما أنه تم اختيار إيسوبي قائداً عاماً للمناطق الفرنسية في أرض أفريقيا الاستوائية ، بالإضافة إلى تعيين عدد من كبار الضباط والقادة لتولي مهام بعض البلدان التي انطوت أعلامها تحت شعار صليب اللورين .

وقبل أن يعود ديغول من أفريقيا إلى لندن ، وضع خطة ترمي إلى شن حملة عسكرية برية وجوية على منطقتي مرزوق والكفرة في ليبيا ، وحملة أخرى على منطقة أريتيريا قوامها لواء مؤلف من جميع الوحدات وبعض القاذفات الجوية ؛ وكانت الغاية من هذه الحملات بداية الطريق للتحويل نحو منطقة الشرق الأوسط .

ورغم حرية الحركة الظاهرية التي مارسها شارل ديغول في أفريقيا ، إلا أنها لم تكن الرهان الوحيد للحلفاء للتعاون مع الفرنسيين . ويشير تشرشل في مذكراته لهذا الموضوع قائلاً :

« وكنا بحاجة شديدة لشخصية فرنسية قوية تستطيع أن تستقطب حولها ولاء الجنرالات والأميرالات الفرنسيين الموجودين في إفريقيا . ولم نكن نستطيع أن نعهد بهذا الأمر إلى الجنرال ديغول نظراً لعلاقاته السيئة مع حكومة فيشي » .

ونشأ تعاون بين بريطانيا والأميرال « دارلان » الذي كان شديد الارتباط بحكومة الماريشال بيتان . وأتاح هذا التعاون إلى الحؤول دون استيلاء الألمان على ما تبقى من الأراضي الفرنسية وبالتالي الاستيلاء على جميع قطعات الأسطول الفرنسي الموجودة في طولون والتي تشكل بحد ذاتها إغراء حقيقياً لأي قائد عسكري .

وفي ٢٤ كانون الأول ١٩٤٠ اغتيل الأميرال « دارلان » بيد شاب فرنسي سرعان ما حكم عليه بالإعدام رمياً بالرصاص .

ويضيف تشرشل في مذكراته قائلاً : « بعد مصرع دارلان كان لا بد من إيجاد شخصية فرنسية قوية تستطيع استقطاب الفرنسيين المنتشرين في المستعمرات ، وسرعان ما حل الجنرال « جبرو » مكان دارلان . ونظراً لتطور الأمور رأيت من الضروري اجتماعي مع الرئيس ( الأميركي ) روزفلت لوضع بعض النقاط على الحروف .

وتم اجتماعنا في الدار البيضاء بحضور الجنرالين ديغول وجيرو ، وانتهى الاجتماع باتفاقنا التام على ضرورة سحق ألمانيا أولاً ثم التركيز بعدئذ على ضرب اليابان .

كان لتعاون بريطانيا مع قيادات فرنسية بمعزل عن حركة ديغول المتمثلة بهيئة فرنسا الحرة ، بداية لسلسلة من المشاكل معه بهدف إضعافه والتحكم بشأن المستعمرات الفرنسية فيما



بعد وبالتالي حتى لا تخرج فرنسا الحرة قوية من الحرب الثانية ومتماسكة في الرأي والقرار . ففور عودة الجنرال ديغول من رحلته في إفريقيا إلى لندن ، وجد المشاحنات على أشدها بين متطوعي فرنسا الحرة ، فشرع في إعادة الأمور إلى نصابها . لكن فوجيء ديغول باعتقال الأميرال موزيليه من قبل السلطات البريطانية بحجة تعاونه سراً مع حكومة الماريشال بيتان وتحميله مسؤولية فشل الغزوة على دكاك لأنه فشي بأسرارها إلى الأميرال دارلان . ولكن سرعان ما اكتشف ديغول أن هذا الحادث هو من تأليف المخابرات البريطانية « لكي تظهرنا للعالم بصورة الضعفاء ، وتحقق بعد ذلك ما تريد . . . » .

من جهة يعترف الجنرال ديغول أن العلاقات مع البريطانيين كان يسودها الفتور « كان يدفع إلى طاولة المباحثات بيننا وبينهم بالعديد من العثرات التي كان لها أثرها الهام في إيقاف المباحثات مدة من الزمن ، ولأن البريطانيين كثيراً ما يعملون للحصول على كل ما يريدونه ، مستعملين الظروف القاسية التي كانت تحيط بنا ، آملين في ذلك إخضاعنا لمتطلباتهم ، ولكننا كنا نقف موقف الصدد الدائم ، ونقف اتصالاتنا معهم ، فلا يسأل عن أحوالنا وما ينقصنا ، بحيث يتضح للمراقب الواعي أن صفحة فرنسا الحرة قد طويت من سجل الأحداث التي تخالغ نفوس البريطانيين » .

في ظل هذه الظروف القاسية كان يعمل الجنرال ديغول

ورغم ذلك فقد استمر مثابراً بعزيمة لا تعرف الكلل حتى تمكن أخيراً من ترتيب أوضاع أنصاره عبر البعثات التي أوجدها في العالم حسب التخطيط التالي .

- الجنرال كاترو - الشرق الأوسط .

- الجنرال لارمينا - منطقة إفريقيا .

- غارو - دومبال في أميركا .

- دار جينليو ومارتان في كندا .

- ليدو في أميركا الجنوبية .

- سوستيل في أميركا الوسطى .

وقد كان لهذه اللجان أثرها الفعال في العالم وراحت تنمو وتترعرع مع الوقت .

## الفصل الخامس

### سيطرة ديغول على بلدان المشرق العربي

عزم ديغول على توسيع نطاق العمل الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط ، وكان أهمها بالنسبة إليه السيطرة الفرنسية على سوريا ولبنان ، حيث تتوافر مصافي الزيت ، والجيش ، بالإضافة إلى جيبوتي والقوة البحرية الموجودة في الإسكندرية ، وكلها تابعة بالولاء لحكومة فيشي مصانعة .

وفيما كانت الاستعدادات العسكرية تنظم في المشرق العربي لمواجهة أي تقدم محتمل لدول المحور ، تحدثت الأنباء عن غزو الجيش النازي للأراضي الفرنسية وعن طلب المارشال بيتان توقيع الهدنة مع هتلر في ١٨ حزيران ١٩٤٠ . كان لتوقيع تلك الهدنة أثر في انقسام ولاء الفرنسيين بين حكومة أعلنها بيتان في مدينة فيشي والولاء لفرنسا الحرة التي أطلقها الجنرال ديغول من لندن .

كان الفرنسيون يخشون أن تعلن بريطانيا ولادة سوريا الكبرى ، تحت التاج الهاشمي ، تحقيقاً لحلم لورنس لتجر إلى الحرب الجيوش العربية مثلما فعلت عام ١٩١٤ ؛ فيخلف الملك عبد الله أخاه الملك فيصل في الجهاد وتنشق الحركة من

عمان ، مثلما انبثقت من مكة المكرمة ، فيتشابه العهدان  
والمسعيان والهدفان ، وإن اختلفت الأماكن والأشخاص .

وكان من السهل جداً أن تعتمد بريطانيا إلى هذا الانقلاب  
العام وهي أقوى دولة عسكرية أجنبية في الشرق العربي بما لها  
من حلفاء ومراكز حربية ومعاهدات سياسية خصوصاً إذا لوحث  
للغرب بالخطر الإيطالي أو الخطر التركي ؛ على أن الإنكليز  
لم يشاؤا أن يعطوا حكومة فيشي والشعب الإفريقي الدليل  
على أنهم متعجلون ليرثوا الانتداب الفرنسي الصائر إلى الزوال  
بسبب إنكسار فرنسا ، فلم يقدم الإنكليز على عمل من هذا  
النوع ، بل اكتفوا بتعزيز مراكزهم في عمان والعراق ومصر إلى  
أن تسعفهم الأيام فيسطون مزايا معاهدتهم على رواق أعم  
وأوسع .

وبدأ البريطانيون يستعدون لتصفية منافسيهم في الشرق  
العربي ولكن الخطة التي وضعوها لهذه الغاية كتبوا عليها :  
الاستعمال بعد الانتصار . وهكذا أفهموا الأتراك أن سوريا  
الكبرى ليست موجهة ضد الحدود التركية ، بل هي حالة  
جديدة تمنح أنقرة منطقة جديدة بجانب اسكندرونة وأنطاكية  
هي مدينة حلب وربما أكثر من حلب .

كان الإنكليز يفكرون بالغد وبالיום معاً ، فبينما هم  
يضعون الخطط للسيطرة المقبلة كان قنصلهم في بيروت يطلع  
السلطة الفرنسية على رغبة حكومته في مواصلة الحرب ؛

والدفاع عن البحر المتوسط وعن جميع الممتلكات التي للحلفاء من قناة السويس إلى بيروت وقبرص . وكذلك عن آبار النفط في العراق وإيران وخطوطها وأنابيبها ، وراح قنصل بريطانيا يعرض على فرنسا صاحبة الكلمة في سوريا ولبنان أن توضع البلدين تحت نظام مزدوج . أي حكم مشترك تتولاه بريطانيا وفرنسا معاً على غرار الحكم في السودان وتمشياً مع اقتراح ديغول الرامي إلى إدغام الإمبراطوريتين الفرنسية والإنكليزية بعضهما ببعض .

وقيل إن نوري السعيد كاشف الفرنسيين والوطنيين في دمشق بأمر توحيد الجهود ، وجعل البلدين سوريا ولبنان تحت القيادة البريطانية ضمناً لكسب الحرب ، وهي مقدمة لتوحيد العراق وسوريا تحت تاج واحد .

وكانت بريطانيا تزيد على اقتراح نوري السعيد شيئاً آخر هو أن تشترك فرنسا بحكم سوريا ولبنان لتتمكن من الاستفادة بما لفرنسا من صداقات ولكي تقصي النفوذ الألماني الذي أخذ بالتزايد في الأوساط العربية المرتاحة إلى اضطهاد هتلر لليهود ونكايةً بفرنسا وبريطانيا .

ظل الإنكليز في الظاهر يسايرون الشعور الفرنسي حتى اللحظة الأخيرة ؛ فعقدوا معهم أول اتفاق بشأن الانتفاع بالبتروال الذي يصب في حيفا وطرابلس وتبادل المؤونة فيما لو أصيبت أحد مصافيه بعطل أو تخريب بالقذف المحوري .

وَقَعَتْ فرنسا الهدنة مع هتلر في أوروبا ، ولكن زعيم  
الرايخ لم يشأ أن يقهر الفرنسيين إلا بمقدار ما يضغط عليهم  
وحملهم على القتال إلى جانبه ، ووضع جميع إمكانياتهم تحت  
تصرفه سواء في أوروبا ، أو في أفريقيا أو في آسيا ، وهمه أن  
ينتصر على أعدائه الإنكليز .

وبينما كان البريطانيون يراودون فرنسا على سوريا  
ولبنان ، كانت حكومة فيشي تحاول أن تنقذ ما يمكن إنقاذه ،  
وتستحصل على تعهد من الألمان بأن لا يتزعزعو منها  
مستعمراتها والبلاد الواقعة تحت انتدابها ، وأن لا يطرأ أي  
تعديل على حقوقها ، وراق للألمان أن تحتفظ فرنسا بهذه  
الممتلكات مؤقتاً لأسباب شتى أهمها أن بقاء الحكم الفرنسي  
يهيب بالفرنسيين أن يدفعوا عن هذه الحقوق بما عندهم من  
قوات لا تزال سليمة في خارج أوروبا ، فلا تقع بين أيدي  
الإنكليز ، عدا أن احتفاظ فرنسا بممتلكاتها يشجع الفرنسيين  
على أن يثقوا بحسن نيات الألمان الذين مدوا يدهم للفرنسيين  
بعد الهدنة .

أدى الانقسام بين الفرنسيين إلى انعكاسات سلبية على  
مجمل الوضع في بلدان المشرق العربي الواقعة تحت الحكم  
الفرنسي . فقد أعلن المفوض السامي غريال بيو عن مواصلة  
فرنسا لرسالتها في هذه المنطقة والتزامها بموقف حكومة  
فيشي . ومع ذلك لم يستمر بيو في ممارسة عمله بل تقرر

استبداله بمفوضٍ آخر أكثر إخلاصاً هو الجنرال جان شياپ . لكن الطائرة التي أقلته من مرسيليا إلى بيروت طاردها طائرة مجهولة الهوية وأسقطتها . حيثُذ قررت حكومة فيشي أن يخلفه الجنرال دانتز الذي راح يمارس مهماته تحت رقابة لجنة الهدنة الألمانية الإيطالية والتي حضرت خصيصاً إلى بيروت . وقد ترتب على ولاء قيادة الجيش الفرنسي في المشرق له حكومة فيشي أن جعل لبنان وسوريا منطقتي عمليات عسكرية للمحور وبالتالي معادية للحلفاء . وبناء عليه ، فرضت بريطانيا الحصار الاقتصادي على البلدين مما جعل من الصعب استمرار تزويد بلدان المشرق بالمواد الغذائية ، وفي ازدياد نسبة العاطلين عن العمل . وفي شتاء ١٩٤١ قامت إضرابات ومظاهرات الجوع في العديد من المدن السورية واللبنانية مما أدى إلى وقوع اصطدامات مع القوات المسلحة الفرنسية ؛ هذا ولم تحل أعمال العنف دون نشوب اضطرابات جديدة وإعلان الإضراب العام رداً على القمع الذي قام به البوليس .

في هذا الظرف علم الإنكليز أن الألمان أرادوا أن تبقى المستعمرات بيد الفرنسيين ، وما كان تعففهم عن مسها إلا ليستخدموها في الوقت المناسب ؛ فهي نقاط استراتيجية خطيرة ، وقواعد عسكرية هامة ، ولا سيما أن القيادة الألمانية كانت تفكر بغزوات بعيدة المدى ، منها هبوط جنود المظلات الألمان في قبرص ، أو في حلب أو بيروت للزحف من ثم إلى

سائر البلدان العربية واحتلال مراكز القيادات والوصول إلى القدس ، بالاشتراك مع قوات فيشي التي أنيط بها نفس المعابر ، والممرات والجسور وهي بها خبيرة ، وتدمير مصفاة البترول .

إن وقوف الإنكليز على هذه الخطة ، وأن فيشي موافقة على هذه الأعمال تملقاً لبرلين ، وتكفيراً عن ذنب بعض ممثليها السياسيين وقوادها العسكريين الذين انضموا إلى السلطة الإنكليزية في القدس .

وكان القواد الإنكليز في القدس يضعون أسهل الخطط لاحتلال سوريا ولبنان . ويعدون المناشير السياسية المقنعة ، وقد حاولوا إشراك العراقيين بالأمر بأن يهاجم هؤلاء الحدود السورية لضرب القوات الفرنسية في الشواطىء وفي الصحاري لبلبة صفوفهم وحملهم على التسليم من غير إراقة الدماء .

من جهته وجه الجنرال كاترو ، كممثل لفرنسا الحرة ، نداء إلى الفرنسيين حثهم فيه على العصيان والانضمام إلى صفوف الحلفاء ولحكومة فرنسا الحرة .

وقد تلازم ذلك مع تزايد النشاط الألماني تحت ضغط تطور الحرب باتجاه الشرق وأحداث العراق ، لأن يلعب دوراً مختلفاً تماماً في شؤون سوريا ولبنان . وأصبح خطر السيطرة الألمانية على سوريا ، الذي ألمحت الحكومة البريطانية إليه كاحتمال خطر في ١ تموز ١٩٤٠ ، داهماً بعد التقدم الذي



أحرزه الألمان في شمال إفريقيا ، وغزوه اليونان وهجومهم على جزيرة كريت ، وبعد أعمال التخريب المكشوفة التي قاموا بها في الشرق نفسه . وحتى لو أن الخطر ليس مباشراً ، فإن منح الرايخ الثالث الفرصة لاختيار الطرف المناسب لتوجيه ضربة مميتة لمواقع الحلفاء في الشرق ومصر ، لن يخفف شيئاً من حرجة الوضع . وهكذا أحرزت دول الشرق أهمية لم تكن لها سابقاً في الاستراتيجية العامة للحرب ، وذلك في اللحظة التي انتقلت فيها سياسة الانتداب الموالي لفيشي من التحفظ إلى العداء الصريح لإنكلترا .

كانت الحكومة البريطانية تجري مشاورات مع القيادة البريطانية في القاهرة ومع الجنرال كاترو حول الوضع الناشئ في الشرق . ومن جهته كان ممثل فيشي الأميرال دارلان حينئذ يجري مفاوضات مع الألمان بهدف تحقيق بعض المنافع لفرنسا ومنها جلاء المحتلين عن مناطق واسعة من فرنسا . وإطلاق السجناء وتخفيض تعويضات الحرب - وهي كلها أكثر أهمية في نظر فيشي من اتخاذ موقف سليم في سوريا النائية . مقابل ذلك ، أبلغ المفوض السامي الفرنسي في بيروت أنه إذا ما حاول الألمان أن يستخدموا المطارات السورية ، فإن فرنسا لن تتخذ موقفاً محايداً تجاه ضباط هتلر الذين « لا يمكن أن يعتبروا معادين » ، في حين أن البريطانيين سيواجهون بالقوة إذا ما سعوا إلى التدخل . وهكذا فلإن تعليمات فيشي كانت صريحة إلى أبعد الحدود . وإذا كان الجنرال دانتز قد اعترف

بالدهشة التي اعترته إزاء اتساعها ومغزاها المحلي ، فإنه مع ذلك اعتبرها كافية وبالإضافة فإن أحد ممثلي فيشي توجه إلى بيروت برفقة موظف ألماني كبير في ١٠ أيار للتأكد من تنفيذها. وقد سعى الهرراهن للحصول على موافقة المفوض السامي على إعطاء الطائرات الألمانية المتوجهة لمساعدة الحكم العراقي الجديد برئاسة رشيد عالي الكيلاني ، حق الهبوط والتزود بالوقود في سوريا . كذلك طلب مد القوات العراقية الثائرة بذخائر حربية كانت خاضعة لترتيبات الهدنة في سوريا . ومن جهته فإن دانتر الذي كان مدركاً لوضعه ومنضبطاً من الناحية العسكرية ، اتخذ موقفاً إيجابياً ، ولو من غير حماس كبير . وعرض دانتر على الألمان أن يستخدموا مطار تدمر ، لكن حكومة فيشي أمرته أن يضع مطار يشرب الكائن قرب حلب ، تحت تصرف الألمان كذلك . وقد نصت التعليمات التي تلقاها دارلان ومن الماريشال بيتان نفسه على توفير التسهيلات التامة للقوات الألمانية التي ستمر في سوريا ، على مقاومة التدخل البريطاني بقوة .

وفي واقع الأمر فإن الألمان استخدموا الموارد السورية بحرية إبان الأسابيع الثلاثة التي تلت منتصف أيار ، في حين أرسلت كميات كبيرة من الذخائر بواسطة سكة الحديد إلى العراق . وقد أكد بروتوكول ٢١ أيار المعقود بين فيشي والرايخ على أن سوريا سوف تقدم مثل هذه المساعدة للقوات الألمانية . وأما بالنسبة للاستياء الملحوظ ، ولو أنه محدود ،

والذي أثار هذه التطورات بين الضباط الفرنسيين في الشرق فقد جوبه بخطب المفوض السامي دانتر التي تبثها الإذاعة ، وبالتصريحات المعادية للإنكليز التي أدلى بها القائد العسكري الجنرال فوجير ، وبترحيل عدد من الذين اعتبروا حينئذ مناهضين للسياسة الرسمية التي تنص على التعاون الصريح مع ألمانيا . وقد طلب إلى القناصل والقناصل العامين البريطانيين مغادرة البلاد في حين كررت لندن القول إنها تعتبر نفسها ، في ضوء تواطؤ حكومة فيشي العلني ، حرة في مهاجمة العدو حيثما وجد .

في هذا الظرف حددت إنكلترا وحكومة فرنسا الحرة موعداً لبدء غزو سوريا ولبنان . قبل بدء الحملة قامت الطائرات البريطانية وطائرات فريق ( لوران ) الفرنسية الحرة بإلقاء آلاف النسخ لبيان صادر عن الجنرال كاترو إلى الشعبين اللبناني والسوري تضمنت وعداً صريحاً بمنح بلديهما الاستقلال شرط عقدتها تحالف مع فرنسا . تلازم ذلك مع إصرار بريطانيا ، رغم معارضة ديغول ، أن يضيفوا كفالتهم إلى جانب الإعلان الفرنسي ، وأشارت الكفالة البريطانية التي نشرت في الوقت نفسه في القاهرة إلى إعلان كاترو على أساس أنه « يعلن حرية واستقلال سوريا ولبنان » وأنه « يتعهد بالتفاوض لعقد معاهدة تضمن هذا الهدف » وتضمنت أيضاً تأييد المملكة المتحدة للتأكيدات الفرنسية ، وأعربت عن التطلع إلى رفع الحصار عن بلاد الشرق وإدخالها ضمن كتلة

الاسترليني . اعتبر الجنرال ديغول البيان البريطاني شكلاً من أشكال الوصاية على حكومة فرنسا الحرة ويخدم دعاية حكومة فيشي برئاسة الأدميرال بيتان التي تعتبر خوضها للحرب في المشرق ما هو إلا لردع الأطماع البريطانية في هذه المنطقة وتعزيز النفوذ الفرنسي فيها . وأخيراً سويت الأزمة بين الطرفين بإعلان صادر عن الخارجية البريطانية يعترف بالحقوق التاريخية لفرنسا في سوريا ولبنان . ومع أن الفرنسيين لم يجدوا في التطمينات البريطانية إلا تأجيلاً للصراع المزمع بينهما فقد ، قبلوا بهذا الإعلان لأنهم كانوا يستعجلون تنفيذ خطة الهجوم على بلدان المشرق التي راح يدهامها التقدم الألماني السريع في الشرق .

في صباح ٨ حزيران ١٩٤٠ اجتازت الجيوش الفرنسية الحرة والبريطانية الحدود السورية اللبنانية في حملة أطلق عليها « الصدر » . بعد ٣٤ يوماً من المقاومة طلب ممثل الفيشيين في الشرق الجنرال دانتز من القنصل العام الأميركي ، في ٢٠ حزيران ، أن يعرف الشروط البريطانية للهدنة - وقد أوجب بأن الشروط ستكون حسنة . وفي يوم ٢٦ أرسل المفوض السامي ضباطاً إلى فيشي ليقترحوا الموافقة على طلب الهدنة . ولكن الموافقة تأخرت ، بسبب تصلب الأدميرال دارلان بالدرجة الأولى ، حتى ٧ تموز حينما لم يعد ثمة أمل بأية مقاومة جدية .

وفي ٨ تموز اقترح الجنرال دانتز على القائد العام البريطاني الجنرال ولسون - عبر القنصل العام الأمريكي - عقد الهدنة ، وجاء الجواب متضمناً الشروط في اليوم التالي . وقد أخلت هذه الشروط ، التي بدا أنها معقولة وغير متشددة كثيراً فيما بعد باتفاقية الهدنة التي أبرمت في ١٤ تموز . ولكن ردة فعل فيشي التي أفاد منها دانتز مباشرة عن الشروط البريطانية لم تكن إيجابية . فقد أصرت على أن الوعد الذي يمنح سوريا استقلالها هو من حق الحكومة الفرنسية الشرعية وحدها ؛ وأن هذا الوعد بالصورة التي طرح فيها (وبضمانة بريطانية) ، يعتبر باطلاً وغير ذي قيمة . واعتبرت أن الشروط الأخرى « تتعارض مع مصالح وكرامة حكومة فيشي ، وأنها بالتالي غير مقبولة . وبالمقابل فإن التعليمات التي أرسلت إلى دانتز لم تتجاوز المطالبة بـ « اتخاذ الإجراءات المنسجمة مع الظروف الواقعية » . ولكن المفوض السامي الذي أشرف على الانهيار العسكري النهائي لم يعد يكثر كثيراً بهذه الاعتراضات غير الواقعية والتي تبقي الحفاظ على ماء الوجه . وهكذا أمر دانتز بترحيل الضباط البريطانيين الأسرى إلى أوروبا وأرسل ما تبقى من طائراته إلى أماكن أخرى ، وإنشاء شبكة تجسس تتولى مستقبلاً توفير المعلومات للمحور . وفي هذه الأثناء قبل دانتز عرضاً بإعلان الهدنة ابتداء من منتصف ١١ - ١٢ تموز ، وأرسل ممثلين عنه إلى المخافر البريطانية . وقد أرسل الوفد ، وكان على رأسه الجنرال (دوفرديلاك) ، إلى عكا حيث أجرى

مباحثات مع ممثلي بريطانيا استغرقت اليوم كله . وكان ممثلو الفرنسيين الأحرار موجودين في عكا ولكنهم لم يشتركوا في المحادثات ولم يوقعوا على الهدنة بسبب الموقف الذي اتخذته ممثلو فيشي : الأمر الذي أثار كدر الجنرال كاترو ودفعه لأن يطلق على الجنرال ويلسون ، بسبب عدم اهتمامه بهذه الخلافات الفرنسية لقب « بيلاطس النبطي » .

كانت الشروط التي أبرمت الهدنة بموجبها في ١٤ تموز هي نفسها التي اقترحتها القيادة البريطانية في البداية . فلم يتضمن الاتفاق أية مفاجآت . وكان من أهم الشروط أن تحتل القوات البريطانية والفرنسية الحرة سوريا ولبنان بعد تكريم قوات فيشي تكريماً حريماً لائفاً ، وأن تحتفظ هذه الأخيرة بأسلحتها الشخصية ( من غير ذخيرة ) ، وأن تسلم كل المعدات الثقيلة سليمة ، وكذلك جميع السفن والمنشآت والطائرات ومخزونات الوقود والخدمات العامة . وتقرر أن تنسحب القوات الفرنسية إلى قواعد معدة للرحيل . واتفق على أن لا تتخذ أية إجراءات إنتقامية مهما كانت الأعذار ، ضد أي من الرعايا اللبنانيين أو السوريين ، وأن يتم تبادل أسرى الحرب . وفي هذا السياق كان ضمن الشروط أن يبقى بعض ضباط فيشي قيد الأسر إلى حين تسليم الأسرى البريطانيين . وتعهد البريطانيون باحترام كل حقوق المؤسسات الثقافية الفرنسية في البلاد ( المستشفيات ، المدارس ، الإرساليات ) . ومنحت قوات فيشي حق الاختيار بين ترحيلها

إلى بلادها أو الانضمام إلى السلطات الديغولية . وأما بالنسبة للمدنيين العاملين في الإدارات المحلية وضباط المصالح الخاصة ، فقد تقرر أن يظلوا في مناصبهم طوال المدة اللازمة لتأمين استمرار الإدارة ؛ ومن حقهم بعد ذلك إذا أرادوا أن يجري ترحيلهم إلى بلادهم .

### الخلاف البريطاني مع ديغول :

كان استثناء الفرنسيين الأحرار من مفاوضات الهدنة ( وقد فرض هذا الموقف الذي سبب الألم للجنرال كاترو على الجنرال ولسن ) ، أحد عوارض المشاعر المريرة التي تكنها قوات فيشي للديغوليين . والواقع أن الجفاء الذي قوبل به الفرنسيون المنتصرون من جانب أبناء بلادهم كان ملحوظاً . وقد آل أمر تنفيذ اتفاقية الهدنة إلى لجنة مختلطة مكونة من رئيس بريطاني ( هو البريغادير كريستول ) وضابطين بريطانيين وضابطين من قوات فيشي ( في حين استثنى الفرنسيون الأحرار ) . وقد اعتبر الفرنسيون الأحرار أن إجراءاتها نمت عن تساهل كبير تجاه المشاعر الفيشية ، إلا الذي كان يعبر ( بمقدارها كان التقييم محقاً ) ، عن عدم طغيان المرارة لدى البريطانيين بالنسبة للقتال الأخير ، وعن رغبتهم في تصفية مواقع العدو السابق ، وقواته بأسرع ما يمكن .

أثارت شروط الهدنة التي نقلت إلى الجنرال ديغول في برازيفيك ، غضبه الفوري . فقد اعتبر أنها لا تتوافق مع

المصالح السياسية والعسكرية لفرنسا ، بحكم قبولها بعودة جيش فيشي إلى بلاده في وحدات منظمة وعلى متن سفن فرنسية ، ولأنها لم توفر طرق محددة كافية لتسهيل الدعاية الديغولية بين الفيشيين ، ولم تنص على أن تسلم كل الأسلحة التي كانت بعهدة قوات فيشي إلى السلطات الديغولية وأن توضع القوات الخاصة تحت إمرتها وليس تحت إمرة البريطانيين . وقد أسرع ديغول إلى القاهرة في ٢١ تموز حيث أعلن أنه غير ملتزم باتفاقية الهدنة ، وأنذر الكابتن لبتلتون بفصل قواته بصورة تامة عن القوات البريطانية . وبعد ثلاثة أيام تخللتها مفاوضات مطولة ، جرى التوقيع على « اتفاقية تفسيرية » بريطانية - فرنسية حرة ، أتاحت للضباط الديغوليين مجالاً واسعاً لعرض وجهة نظرهم أمام قوات فيشي ، ونصت على أن توضع الأسلحة المصادرة و « القوات الخاصة » تحت إمرة كاترو .

في الواقع ، لم يكن البريطانيون على عجلة في فتح معارك جانبية أمام تزايد خطر الإندفاع الألماني نحو الشرق . حاول الإنكليز إعطاء ديغول ما يريد في المشرق وذلك لكسب ثقته ما دام ميزان القوى في النهاية يحسم لصالح الأقوى بين الطرفين . من هنا وقعوا معه اتفاقاً رسمياً بشأن بلدان المشرق ، وقد تضمن هذا الاتفاق النقاط التالية :

- يمارس الجنرال ديغول في بلدان المشرق الواقعة



تحت الإنتداب الفرنسي الحقوق التي كانت لفرنسا أثناء الإنتداب .

- تبقى معاهدة ١٩٣٦ القاعدة لمفاوضات يلزم إجراؤها مع سوريا ولبنان لتحديد الوضع الجديد الناشئ .

- اتفاق لبتلتون يبقى الميثاق للعلاقات بين السلطة الفرنسية الحرة والبريطانيين في الشرق الأوسط .

ونصت الاتفاقية على أن يعهد بالقيادة إلى ضابط بريطاني أو فرنسي ، بالإستناد إلى الأغلبية بين القوات الخاصة بأي من البلدين . واتفق أن يجري إلحاق أحد فروع جهاز الأمن البريطاني بـ « الأمن العام » الفرنسي .

في واقع الحال ، فإن نسبة متواضعة من قوات فيشي - سواء الفرنسيين ، وأبناء المستعمرات ، وجنود الفيلق الأجنبي - اقتنعت بالإنضمام إلى الديغوليين . وقد حال دون استقطاب أعداد أكبر من الأفراد ، أسباب متنوعة من بينها تعدد ولاءات القوات ، وتعلقها بضباطها الفيشيين وبالمارشال نفسه ، وآمالها ومخاوفها المهنية ، ونفورها من المتمرد « كاترو والدخيل البريطاني ، وسأمها من القتال ، وظروفها الشخصية والعائلية » . وهكذا فإن ما لا يزيد عن خمس قوات فيشي التحق بالقوات التي يقودها الجنرال كاترو ؛ وبالمقابل فإن ٢٥ ألفاً أبحروا عائدين إلى بلادهم في قوافل متتابعة من السفن

الفرنسية ، وذلك وسط الكدر الذي أصاب الديغوليين ووسط ارتياح ولسون .

في هذه الأثناء كانت أهداف الغزو المشترك لسوريا ولبنان قد تحققت . ويات مستبعداً أن يتمكن الألمان من إعادة احتلال البلاد بسهولة ، سواء في المستقبل المباشر أو بعد مدة . وبالإضافة ، فقد تعززت إمكانيات الدفاع عن مصر وقناة السويس بعد إزالة قواعد هجومية لا تبعد عنها سوى ٢٥٠ ميلاً . ثم إن تركيا أصبحت أقوى بصورة ملحوظة في وجه الهجمات ضد حيادها .

ومهما كانت نتائج اتفاق ديغول والبريطانيين فمن المؤكد أن هذا الاتفاق وضع بلدان المشرق على أبواب مرحلة جديدة . فمنذ أن وطأت أقدام جيوش الحلفاء بيروت ، بدأ صراع خفي بين ممثليهم للاستئثار بالنفوذ مما سهل قيام نضالات اجتماعية وسياسية في لبنان وسوريا حققت مكاسب مهمة .

## الفصل السادس

### الصراع البريطاني الديغولي وإعلان استقلال سوريا ولبنان

في البداية أخذت السياسة البريطانية تسعى لضم جبل الدروز إلى الأردن ؛ من أجل ذلك راح أحد موظفي قلم الاستخبارات واسمه ( بوس ) يستميل الزعماء لهذه الفكرة ، كما أنه احتل المنزل الذي كان يسكنه مندوب فرنسا في السويداء ؛ ولكن كاترو احتجّ لدى الجنرال ولسون على تصرف هذا الموظف . ولما لم ينل جواباً مرضياً من القائد البريطاني أمر أن يسترجع الجيش الفرنسي مقر المندوب الفرنسي بالقوة . وبالفعل فقد سارت حامية صغيرة إلى السويداء لتنفيذ هذه الأوامر ، فقابلتها الحامية الإنكليزية بالنار ، واضطرت القيادة العامة العسكرية أن تتدخل حتماً للخلاف ، فانسحب الموظف البريطاني من الجبل وعاد إليه الفرنسيون .

وكان يحدث كل يوم حادث من هذا النوع ؛ فمن ذلك أن الإنكليز أنزلوا العلم الفرنسي عن السراي الكبير في لبنان ، فأبرق ديغول إلى تشرشل بأنه إذا لم يرجع العلم الفرنسي إلى مكانه ، ينسحب ديغول من ميدان السياسة وينزوي في برازفيل .

على أن تشرشل لم يشأ أن يخسر معونة الديغوليين القيمة ، فأمر أن يخلف علم اللورين العلم المثلث الألوان . وفي الوقت نفسه أوعز إلى القيادة العليا البريطانية في سوريا ولبنان أن تعلن الأحكام العرفية التي من نتائجها الحد من صلاحية المدنيين ، أي الديغوليين ، إذ أن السلطة العسكرية كانت بيد القيادة البريطانية .

إثر انفراج الأزمة البريطانية - الفرنسية على الشكل الذي رأيناه لم يحدث أي شيء رسمي صادر عن السلطات المحتلة الفرنسية في بلدان المشرق سوى قرار تعين الجنرال كاترو مندوباً سامياً للجنرال ديغول وقائداً أعلى للقوات الفرنسية الحرة في الشرق على أن يمارس جميع السلطات التي كان يمارسها سلفه الجنرال دانز ريثما تتألف حكومة وطنية جديدة تباشر عملها ؛ على أنه يجب أن يتم هذا الأمر في أقرب وقت ممكن .

وقد أوصى الجنرال ديغول مندوبه بإنشاء مجلس تشريعي وعقد محالفة مع الحكومة الشرعية في كل من سوريا ولبنان على أساس معاهدتي عام ١٩٣٦ التي لم يبرمها البرلمان الفرنسي .

في البدء اتسم دخول جيوش الحلفاء أراضي بلدان المشرق بالارتياح التام لإزالة كابوس الحرب التي شهدتها البلاد ؛ وبمناسبة انتصار فرنسا ، واحتفاء بذلك ، ترأس

الجنرال كاترو احتفالاً ضمَّ العديد من ممثلي فئات الشعب اللبناني للتهنئة بالانتصار . بعدها انصرف الجنرال كاترو إلى تنظيم الأوضاع الجديدة في سوريا ولبنان بعد إعلان الاستقلال في ٨ حزيران ١٩٤١ وإلى الاهتمام بالنتائج الناجمة عنه في الحقلين التشريعي والتطبيقي .

فحصر نشاطه بادیء ذي بدء بالشؤون السورية ، وأعلن سوريا ، بتاريخ ٢٧/٩/١٩٤١ ، دولة مستقلة وعين الشيخ تاج الدين الحسيني رئيساً للجمهورية .

ثم انتقل كاترو للعمل على إعادة الحياة الطبيعية للوضع السياسي اللبناني مخففاً بالدرجة الأولى القيود المفروضة على الحريات العامة والسماح مجدداً بنشاط علني للشيوخ والقيوميين السوريين . كما بدأ استشاراته بالاجتماع إلى جميع الفرقاء اللبنانيين واقتنع في نهاية المطاف بأن مصلحة فرنسا ولبنان معاً إزاء الصراع العنيف القائم حول الرئاسة بين الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية ، هي أن يحتفظ الرئيس ألفرد نقاش بمركزه ، إذ كان يترتب على أي تفضيل عواقب سياسية خطيرة من الصعب التغلب عليها أو تطويقها بسهولة .

نجح كاترو إلى فترة محددة بتوحيد صفوف الزعامات السياسية المحلية في لبنان والمؤيدة لسياسة فرنسا عامة وعلى رأسهم البطريرك الماروني الذي وجه في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤١ نداء إلى رعيته في الخارج يدعوهم إلى مساندة فرنسا

لأن « الموارنة أصيبوا عن قرب بالمعاناة التي أصابت فرنسا في الحرب الثانية » . لكن ما أعاق هذا النجاح فيما بعد هو النهج السياسي البريطاني القائم على مد الجسور مع بعض القيادات اللبنانية المحلية المتضررة من السياسة الفرنسية في المشرق . ويتضح ذلك من فشل المحاولات الفرنسية المتكررة لإيجاد تفاهم بين كتلة أميل إده والكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري .

زيارة ديفول الأولى إلى بيروت :

في أوائل آب ١٩٤١ وصل الجنرال ديفول إلى بيروت واجتمع بأبرز الرجال السياسيين والاقتصاديين والإعلاميين منهم بيارد عميد الجامعة الأميركية ، حبيب أبي شهلا - الشيخ فريد الخازن - شكري أرقش محامي الحكومة سابقاً - عمر الداعوق وألفرد نصر رئيس جمعية التجار وجورج عاقوري سكرتيرها والرئيس عبد الله البياضي والشيخ نديم الجسر وهنري فرعون ومدير البنك السوري وعدد كبير من الوجهاء والأعيان وكبار القضاة والمحامين ورهط من الأدباء .

توجه ديفول إلى الحاضرين قائلاً :

« . . . ونرى من العدل بل من النافع الاعتراف بالسيادة والإستقلال الحقيقي لدولة لبنان ، لا لخير لبنان وحده فقط - وهو الذي سوف يجد في هذا الاستقلال وهذه السيادة أفضل وضعية لنموه القومي - بل لخير فرنسا التي سيكون لها من هذا

النظام الجديد وعلى ما أثق به ، أفضل الضمانات والرعاية في أرضكم لمصالحها التقليدية والحالية . . . » .

إن مبادرة ديفول لإيجاد إئتلاف بين فريقَي النزاع من أنصاره ، كتلة أده وكتلة الخوري ، لم تلقَ تجاوباً كاملاً من قبل الكتلة الدستورية ( الخوري ) لأنها كانت تتطلع نحو بريطانيا على أمل الحصول على دعمها بما يحقق تطلعاتها السياسية ، فضلاً عن المصالح التجارية حيث للندن الكلمة الأولى والأخيرة في البلدان العربية .

وقد أشار الجنرال كاترو في مذكراته عن الصراع بين أميل اده وبشارة الخوري قائلاً : « ان أي اختيار لواحد أو لآخر من الشخصيات سيجدد الصراعات العنيفة للعصبية التي طويلاً ما أجهض الحياة السياسية » .

كان ممثل فرنسا الحرة الجنرال كاترو مضطراً إلى إيجاد تآلف بين المتصارعين من أنصارهم حتى لا يفسح في المجال للتدخل الإنكليزي . لذلك تجنب إجراء انتخابات نيابية لما تشير من منازعات بين القيادات السياسية في لبنان . وقد استعاض الجنرال كاترو عن ذلك بالقيام بجولات على المناطق اللبنانية يستطلع رأي السكان .

وفي ختام جولاته قرّر إبقاء ألفرد نقاش برئاسة الدولة وأحمد الداعوق برئاسة الحكومة . لكن قبل الإعلان رسمياً عن الأمر طلب معرفة رأي رئيس البعثة البريطانية في بيروت

الجنرال سبيرس والبطيرك الماروني . وحسب رسالة سبيرس إلى المفوضية العليا الفرنسية ، فقد اعترض على تسمية أحمد الداعوق لمنصب رئاسة الحكومة لأنه كان على علاقة مع دول المحور حيث عقد لقاءات متعددة مع المبعوثين الألمانين إلى بيروت Roser و Von Hentig . كذلك كان الداعوق مبعوث هؤلاء إلى بعض مؤيدي ألمانيا في الحركة الوطنية السورية . وفي ختام رسالته أشار سبيرس أن ذلك مجرد معلومات ويطلب من المسؤول الفرنسي التريث قبل الإقدام على خطوته خاصة في ظرف الحرب القائمة .

في ٧ تشرين الثاني ١٩٤١ قدم المفوض السياسي Furlonge في البعثة البريطانية في بيروت تقريراً شفهيّاً ، عن نشاط أحمد الداعوق إلى المفوضية الفرنسية ؛ ومما جاء في هذا التقرير :

١ - ان الأخوين عمر وأحمد الداعوق كانا بين الأوائل الذين استقبلوا Roser المبعوث الألماني عند وصوله إلى بيروت . وقد أقاموا له حفلة شاي في منزل ابن عمهما أنيس الشيخ . ومعروف عنهما اتصالاتهما الكثيرة به في مناسبات لاحقة وقد حضروا حفلة دعا إليها Von Henyig في أوتيل متربول أثناء زيارته لبيروت في شباط ١٩٤١ .

٢ - كان أحمد الداعوق على علاقة وثيقة بسعدي الكيلاني الذي وصفه بأهم العملاء النازيين في هذا البلد .



٣ - ان مصدراً أكيداً أبلغ أن أحمد الداعوق ذهب إلى دمشق قبل شهر تقريباً من سقوط حكومة بهيج الخطيب حاملاً مبلغ ألف ليرة عثمانية من لجنة الهدنة الإيطالية إلى عضو بارز في الكتلة الوطنية السورية لتمكنه من إسقاط وزارة بهيج . أما البطريك الماروني فقد حمل مطران طرابلس المطران عبد رسالة إلى الجنرال كاترو يعترض فيها على تعيين ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية اللبنانية مهدداً فيها بأنه سينحاز إلى جانب البريطانيين لو أصبح النقاش رئيساً .

اغتنمت الكتلة الدستورية هذا الظرف فراحت تطالب بإعادة الحياة الدستورية وإجراء انتخابات ؛ ثم راحت قوى إسلامية ووطنية تدعم ذاك الطلب . في ضوء ذلك سافر بشاره الخوري إلى مصر في ١٤ حزيران ١٩٤١ لبحث رئيس الوزراء المصري النحاس باشا على التدخل لدى الوزير البريطاني كاسي في القاهرة لحمل حكومته على المساعدة بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان . وقد استغل كاسي أكثر من مناسبة للمطالبة بإسـم الحكومات العربية بعودة الحياة النيابية إلى سوريا ولبنان . الواقع إن مطالبة بريطانيا بإقامة حكومات وطنية في المشرق يتيح لها إيجاد هيئة صالحة لمفاوضات شتى تطرد النفوذ الفرنسي وتدشن سياسة عربية جديدة تتعاون معها بالإضافة إلى عمان وبغداد .

يتضح من سير الأحداث أن الحركة الديغولية لم

تستوعب التطورات الجديدة في بلدان المشرق ، بل انها تعاملت مع المسائل السياسية المطروحة بنفس الذهنية السابقة على الوجود البريطاني ، هذا فضلاً عن جهلها التام بالمخططات البريطانية الرامية إلى إخراجهم من الشرق . في حين أن البطيركية المارونية تشكل تقليداً التغطية الشعبية للسياسة الفرنسية . غير أن الجنرال كاترو لم يأخذ بموقف رئيسها وأصرّ على تسمية ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية اللبنانية . فتضمن كتاب التسمية الخطوط العامة للسياسة التي يتوجب على النقاش اتباعها .

١ - طلب المساواة في الحقوق والواجبات بين الأجانب .

٢ - التوزيع العادل بين الطوائف .

٣ - احترام مصالح المناطق .

حظيت سياسة كاترو في لبنان بموافقة الجنرال ديغول الذي أرسل ليهنيء ألفرد نقاش مشدداً على مؤازرة فرنسا وصادقتها للجمهورية اللبنانية .

ثم اتخذ الجنرال كاترو الترتيبات اللازمة لإعلان الإستقلال في احتفال رسمي . غير أن خلافاً شديداً نشب بين كاترو والجنرال سبيرس عشية الاحتفال ، كاد يحمل المندوب البريطاني على مقاطعة الاحتفالات . أما اعتراض سبيرس فكان موضوعه صيغة إعلان الإستقلال . فطالب بشطب عبارة

- وحدة غير متجزئة - من النص الرسمي والإكتفاء بوحدة الأراضي اللبنانية . ويقول بيار زيادة في ذلك : « لم يكن الجانب البريطاني متحمساً لتأكيد قاطع في هذا الحقل ، وهذا من شأنه أن يعرقل المشاريع الاتحادية والفدرالية في المنطقة ويمنع ضم لبنان إليها في المستقبل » .

رفع الجنرال كاترو موضوع الخلاف إلى الجنرال ديغول في برقيته بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٥ وأطلعته على المناورات التي قام بها سبيرس « حتى اللحظة الأخيرة » وأحاطه علماً بالتهديدين في حالة عدم تحقيق طلبات التعديل التي تقدم بها سبيرس وفقاً لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية التي زعم أنها لا تزال قائمة . وفيها :

- تقديم مذكرة بريطانية تتضمن تحفظات على الصيغة التي يعلن بموجبها استقلال لبنان .

- امتناع أية بعثة بريطانية من حضور احتفالات إعلان الإستقلال .

- بالرغم من اعتقاد كاترو الشديد بأن سبيرس يناور وأنه سوف لن ينفذ تهديداته ، فقد أراد تجنب الأزمة وقبل إجراء تعديلين طفيفين على النص ، مرغماً زميله على التراجع عن موقفه المتصلب .

في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ أقيم احتفال رسمي حضرته

الحكومة اللبنانية حيث أعلن الجنرال كاترو لبنان دولة مستقلة ذات سيادة مرتبط بفرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف . وفي ٢٨ تشرين الثاني أرسل الجنرال ديغول مذكرة إلى عصبة الأمم يدعو كل الدول للاعتراف باستقلال سوريا ولبنان .

كانت بريطانيا أول دولة تسارع للإعتراف باستقلال بلدان المشرق ولإقامة علاقات دبلوماسية معها ، وسمت الجنرال سبيرس في شباط ١٩٤٢ سفيراً لها في بيروت . ثم تبعها الولايات المتحدة الأميركية ، رغم علاقاتها الجيدة مع حكومة فيشي فبدأت وأرسلت Wodsworth ممثلاً لها في العاصمة اللبنانية لمعرفة الجيدة بقضايا الشرق الأوسط .

في الجانب العربي كانت مصر أول من سارع للإعتراف باستقلال كل من سوريا ولبنان . أما العراق فقد أعلن عن ترثه في الأمر منتظراً مزيداً من المعلومات حول الوضع في البلدين .

رغم هذه الترتيبات لأوضاع سوريا ولبنان فإن بريطانيا لم تكن لتترك الأمور تجري كما تشتهي فرنسا الحرة . بل سارعت لإستغلال كل مناسبة لمناوئة ذلك . وما تعين سبيرس سفيراً لبريطانيا في بلدان المشرق إلاً تدليلاً على استمرار الصراع بين بريطانيا وفرنسا الحرة في هذه المنطقة . فتعين سبيرس أثار امتعاض الجنرال ديغول ؛ فأعلم كاترو بالتعيين الذي تمّ « لما بين تشرشل وسبيرس من علاقات شخصية قديمة العهد » .

هذا وقد سبق للجنرال ديغول ، أن طالب مراراً تشرشل بإبدال سبيرس ، الذي عينته حكومته كضابط اتصال لدى رئيس الفرنسيين الأحرار أولاً في لندن ثم في الشرق ، لكن تشرشل في كل مرة كان يماطل ويلح عليه بالإحتفاظ بصديقه القديم .

ويبدو ، كما كتب كاترو ، أن ديغول تملل أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة من هذا الضابط السياسي الذي لم يكن له ، على ذمة كاترو ، من الصفات العسكرية سوى اللباس . كما أن حبه لفرنسا وشغفه بلغتها وآدابها لم يكونا مجردين من كل غاية .

ولم يكن من السهل على ديغول ، وقد عرف بتباعده عن الناس ، أن يقبل بسبيرس كرفيق طريق ، فلا شيء يجمعهما سوى المصلحة المتبادلة المؤقتة .

في هذا السياق تحول مقر البعثة البريطانية في بيروت إلى حائط مبكى لكل المعارضين على سياسة فرنسا الحرة وحتى من أنصارها أحياناً لكثرة طلباتهم ولعجز المفوضية الفرنسية عن تلبيتها جميعاً .

وحسب مصدر بريطاني ، ففي اجتماع للمطارنة المواردية عقد في بكركي يوم ٢٥ تشرين الثاني أقسم البطريك ، قسماً علنياً بأن يؤزم كل العلاقات مع فرنسا في المستقبل . ثم أرسل سياسياً مارونياً بارزاً إلى المفوض السياسي البريطاني

Furlonge يعلمه برغبة البطريك بوضع الطائفة المارونية تحت حماية بريطانية لأنه قد عزم على ترك كل العلاقات التقليدية بفرنسا .

في أواخر تشرين الثاني حمل كميل شمعون إلى مقر البعثة البريطانية في بيروت رسالة موقعة من زعماء المعارضة وهي موجهة إلى رئيس الوزراء البريطاني تشرشل ، وقد تضمنت النقاط التالية :

- نطالب للبنان استقلالاً فعلياً يتمكن به من تقرير مصيره بحرية تامة .

- نعلن منذ الآن أنه لا يمكن أن يتقيد لبنان في علاقته الخارجية ، سياسية كانت أم اقتصادية ، إلا عن طريق مجلس ينتخب انتخاباً حراً بواسطة حكومة منبثقة عن هذا المجلس .

وَقَعَ الرسالة : المونسنيور أغناطوس مبارك - المونسنيور مكسيموس صايغ - المونسنيور بولس المعوشي - بشارة الخوري - الأمير خالد شهاب - سليم تقلا - جبران التوني - الأمير مجيد أرسلان - كميل شمعون - نجيب عسيران - صبري حمادة - فريد الخازن - رشيد جنبلاط - إبراهيم عازار - محي الدين النصولي - الدكتور إلياس عاد - رشيد بيضون - توفيق عواد - زخيا طويبا - عادل عسيران - جورج كرم - ندره عيسى الخوري - عزت جنبلاط - توفيق وهبي - جورج بستاني - حبيب كيروز .

أما الموقف الإسلامي من إعلان استقلال لبنان وتسمية رئيس للجمهورية ، فقد ورد في رسالة بعث بها رياض الصلح إلى قائد قوات الحلفاء في الشرق ؛ وقد تضمن اعتراضاً على التعيينات التي أجراها كاترو ومطالباً بإجراء انتخابات تشريعية .

في هذا السياق من تطور الأحداث في بلدان المشرق وبرز الدور البريطاني ، أدرك الإنكليز تأثيرهم على سير الأحداث اللبنانية لكنهم رأوا من الخطأ الاستعجال في الحلول محل الفرنسيين في كل شيء ؛ فليس من مبرر أثناء الحرب للإلحاح على طرد المستشارين الفرنسيين من مراكزهم في الشرق وهم قبلوا الدفاع عن قضية الحلفاء ، إضافة إلى أنه من غير المقبول مساندة المعارضة اللبنانية والسورية إلى حد الإلحاح بالمطالبة بالإستقلال التام خلال الحرب ؛ وقد اقتصر أمر النشاط البريطاني على اشتراك في المؤسسات المشتركة القائمة بين فرنسا وبلدان المشرق بما يسمح لها بالتأثير . فقد انضمت إلى مكتب الحبوب المشترك بين لبنان وسوريا وبإشراف فرنسي . بهذا كان للإنكليز تأثير كبير فيه بما لهم من سيطرة على سوق الحبوب في الشرق . إذ كانت شعبية الحاكم تقاس بما يوجد في أهوائه من حبوب .

يضاف إلى ذلك . أن تواجد القوات البريطانية في بلدان المشرق حرر القيادات السياسية في هذه البلدان من التسلط الفرنسي إلى حد ما . كما دفعت بهذه القيادات إلى الانخراط

في المشاريع التي تعدها في العالم العربي عبر بعض الزعماء في البلدان العربية الفاعلة . وقد ساعدت عوامل متعددة على هذا الانخراط ، من ذلك :

- وجود قوى سياسية وجماهيرية مرتبطة بانتمائها القومي العربي الوحدوي .

- ظهور قيادات مسيحية وبالتحديد مارونية وعت أهمية الانفتاح على العالم العربي كمجال اقتصادي للبورجوازية اللبنانية .

- دعم بريطانيا العظمى استقلال لبنان وسوريا بهدف تعزيز وجودها في البلدين . وعند إدراكها قوة ضغط الحركة الوطنية في مصر والعراق ، سارعت إلى منح البلدين استقلالهما الشكلي وتسليم مقاليد الحكم إلى عناصر محلية موالية لسياستها كالنحاس باشا في مصر ، ونوري السعيد في العراق والأمير عبد الله في شرق الأردن . في نفس الوقت شجعت قيام هياكل وحدوية تكون تحت رقابتها . ودفعت بالتالي قيادات الدول الثلاث لترؤس الهياكل الوحدوية مما دفع كلاً منهم لإقامة علاقات شخصية مع بعض الحكام العرب الآخرين لكسب تأييدهم على حساب المنافسين الآخرين .

ما إن تولى النحاس باشا زمام السلطة في مصر حتى انصرف لمعالجة شؤون الدول العربية . وكان أول اتصال له بهذا الشأن دعوة جميل مردم من سوريا وبشارة الخوري من



لبنان لزيارة مصر للبحث معهما في شؤون بلديهما .

أنهى الزعماء الثلاثة محادثاتهم بقاء ضمهم والمستشار الشرقي في المفوضية البريطانية بالقاهرة . ووضع على أثر ذلك مذكرة رفعت للجنرال كاترو وجاء فيها :

- نطالب بعودة الحياة الدستورية لسوريا كما كانت الحال قبل العام ١٩٣٩ ، من إعادة رئيس الجمهورية إلى مقره وتعيين حكومة جديدة بواسطة الرئيس ويتبعها انتخابات حرة ومفاوضات لأجل وفاق مؤقت مع الحلفاء .

- بما أن الوضع في لبنان يختلف عن سوريا من حيث أن تعيين ألفرد نقاش الرئيس القديم لرئاسة الدولة لم يكن دستورياً وبأن البرلمان السابق لم يمثل البلد ، يجد القادة الثلاثة بأن ثلاثة أرباع البلد يشكلها الموارنة والسنة وكلاهما مع البطريك الماروني ، متفقين لدعم الكتلة الدستورية وهي التي تظهر الأغلبية وهي وحدها تكسب دعم المسلمين والموارنة ، وهذه الفئة مبعدة عن السلطة ، إذ لا شيء يمكن إقامته بدونها وكل ما لا يقبل من قبلها يكون غير شرعي أو دستوري في نتائجه .

وهكذا ، فإن الاقتراح يقضي بأن يرفع ألفرد نقاش استقالته للجنرال كاترو ويدعو بشارة الخوري لتسلم رئاسة الدولة . وبعدها يتم إجراء انتخابات حرة تنتخب رئيساً للجمهورية وهو الذي يدعو الرجل الذي يتمتع بثقة المجلس ليشكل الوزارة .

- إنشاء مكتب للمصالح المشتركة بين سوريا ولبنان  
بإدارة مجلس سوري لبناني خاضع لهيئة مولجة لحل النزاع  
ومؤلفة من مندوب فرنسا الحرة ، والوزير البريطاني في بيروت  
ويكون رئيس وزراء مصر رئيساً لها .

لم تنجح محاولات فرنسا الحرة للالتفاف على تنامي  
المعارضة في لبنان وسوريا . إذن لم يبق أمام الجنرال كاترو إلا  
الإقدام على خطوة لإرضاء المعارضة في لبنان وذلك عبر دفع  
حكومة ألفرد النقاش للاستقالة وتكليف سامي الصلح في ٢٣  
تموز ١٩٤١ لتشكيل الحكومة . لم يكن سهلاً على سامي  
الصلح تشكيل الحكومة لأن البريطانيين والفرنسيين الأحرار  
( الديغوليين ) يريدون الموافقة على كل عضو يراد تسميته في  
الوزارة إلى جانب التوفيق ما بين الزعامات المستوزرة  
ومؤيديها .

كذلك اشترطت المعارضة اللبنانية للاشتراك في الوزارة  
أن تضمن بريطانيا تأمين التمويل للبنان . أما وجهة نظر البعثة  
البريطانية فقد حملها الكابتن عرب إلى سامي الصلح وتتلخص  
بما يلي :

- لا تدعم البعثة حكومة ليست موافقة على تأليفها .

- لا ترغب البعثة بفرض مرشحين ، لكنها تعترض على  
ترشيح شخصيتين هما أحمد الأسعد ورامز سركريس . والبعثة

البريطانية لها ملء الثقة لأن تؤخذ هذه الاعتبارات بعين الاعتبار الكامل .

أخيراً فاز الموقف البريطاني وشكل سامي الصلح حكومة أخذت بالاعتبار المطالب البريطاني .

زيارة ديغول الثانية إلى بيروت ونتائجها :

بدون شك يعتبر التغيير الحكومي انتصاراً للمعارضة إذ أن ذلك يعد خطوة سيعقبها خطوات أخرى لأن المطالب الأساسية هي الإنتخابات والعودة إلى الحياة الدستورية . ذلك ما حدا بالجنرال ديغول للقيام بزيارة مفاجئة إلى بيروت حين أمضى حوالي الشهر وذلك فيما بين آب وأيلول ١٩٤٢ ، لإعادة الأجواء الطبيعية بين البطريرك الماروني والجنرال كاترو . لم تأت زيارة ديغول بجديد على صعيد تلبية المطالب المعارضة ، بل طرح سياسة تتسم بالحذر ومتخلفة على نص إعلان حزيران ١٩٤١ . فأعلن أن سوريا ولبنان هما بلدان غير مهياين وذلك لسنوات عدة للاستقلال وأن كل كلام عن الإنتخابات سابق لأوانه . واعتبر أن تأييد سبيرس لإجراء الإنتخابات كما ورد في بيان عام ١٩٤٢ ، يثير الحساسية لدى الفرنسيين الأحرار باعتبار أن إجراء الإنتخابات في ظل التواجد العسكري للحلفاء يعني انتصاراً للمعارضة .

هذا وقد تزامن إعلان ديغول مع طلبه من حكومة لندن بنقل سبيرس من بيروت لأنه يتعارض والسياسة الفرنسية في

الشرق . غير أن هذا الطلب لم يلق أذناً صاغية .

وبعد عودة ديغول إلى لندن أجرى محادثات مع الوزراء البريطانيين أدت إلى اقتراح غريب مفاده إنشاء جهاز إستشاري أنكلوا - فرنسي دائم تشمل وظائفه كل القضايا الشرق أوسطية ( بما فيها المصرية ) . ولكن الجنرال كاترو رفض الاقتراح ، بعد إحالته عليه ، بوضعه فخاً بريطانياً يستهدف شل سمعة فرنسا ونفوذه .

نجم عن ذلك كله أن مسألة إجراء انتخابات عامة أصبحت ، منذ أن طرحها سبيرس في نيسان ١٩٤٢ ، تثير قدراً كبيراً من الحساسية ، خاصة وأنه كان واضحاً للجميع أن أية انتخابات حرة تعني انتصار الوطنيين - الأمر الذي سيكون له عواقب غير محددة بالنسبة لموقع الديغوليين . فقد رفض هؤلاء الخيار البديل وهو إحياء المجالس النيابية التي كانت قد حلت في سنة ١٩٣٩ ، وما لبث الجنرال كاترو أن أوصى في أيار ، وتحت ضغط الوزير البريطاني الجديد في القاهرة المستر ريتشارد كاسي ، بالشروع في الإجراءات الممهدة للانتخابات في الشهر التالي .

ففي خريف ١٩٤٢ حصل الجنرال كاترو على إذن أولي من « اللجنة الوطنية » لفرنسا الحرة التي تتخذ الجزائر مقراً لها بتقديم تصور يستهدف إعادة العمل بالدستور في سوريا ولبنان . ومن ثم إجراء انتخابات عامة في السنة التالية - تلك

الانتخابات التي كانت الحكومات العربية الأخرى ( مصر والعراق ) تترقبها بفارغ الصبر ، والتي كان معروفاً أن الفرنسيين يعملون على تأجيلها بينما يدعو البريطانيون إلى إجرائها فوراً . وصدر إعلان في بيروت بهذا المعنى إبان كانون الثاني ١٩٤٣ ، وبعد أيام قليلة من وفاة الشيخ تاج الدين بصورة فجائية . وبعد ذلك بات مطلوباً اتخاذ الخطوات الادارية الضرورية لإجراء انتخابات من جهة ، وللإشراف عليها من جهة أخرى . وكانت هذه المهمة الأخيرة صعبة في فترة أدى فيها التذمر وفقدان الصبر في سوريا الشمالية إلى شجارات في حلب ، تبعها شغب بسبب الخبز في شهر شباط في دمشق ، وإجراءات قمعية قاسية في نيسان ، إلى جانب تشديد القيود على الصحافة .

كان سياق الأحداث في النصف الثاني من عام ١٩٤٣ من أسوأ ما عرفه الإنتداب إلى جانب أنه شكل خاتمة حقبة الإنتداب . ففي هذه الفترة انكشف بصورة صارخة وعدم واقعية ما تبقى من المفاهيم الفرنسية حول أوضاع الشرق ، والتناقض بين مزاعم الفرنسيين - حول امتلاكهم السلطة ، والشعبية ، والقدرة على إدارة شؤون البلاد بصورة مقبولة - والضعف الفعلي وتدني السمعة التي آلوا إليها في ١٩٣٩ - ١٩٤٣ . وبالأخص فإن هذه الفترة كشفت جهل الديغوليين خاصة والفرنسيين عامة ، بعد تجربة امتدت قرابة عشرين عاماً ، لاتجاه الرأي العام وقواه الفعلية . وإلى جانب أن هذه

الأشهر شكلت ، بمعنى ما ، تبريراً لمخاوف الجنرال كاترو وموظفيه بالنسبة لما قد ينجم عن أية انتخابات حرة .

كان المفوض السامي هيللو الذي خلف الجنرال كاترو في بيروت ٣ حزيران ، مشغولاً مع مستشارية في تأمين نجاح مرشحهم أو إلغاء الانتخابات . وقد دبر المفوض السامي مسألة استقالة حكومتي سوريا ولبنان ليسي رئيس للدولة أيوب ثابت يساعده وزيران في بيروت وثلاث وزراء في سوريا برئاسة عطا الأيوبي .

- إعلان استقلال سوريا ولبنان :

كان من أولى أعمال الدكتور ثابت خطوة متميزة وغير حكيمة تمثلت في منح الجنسية بمرسوم لكل المغتربين اللبنانيين . وكان مفعول هذه الخطوة زيادة التمثيل المسيحي في مجلس النواب ٢٠ مقعداً للمسلمين مقابل ٣٠ مقعداً للمسيحيين . وبلغ الإستياء من المسلمين لحد التهديد بمقاطعة الانتخابات . في حين أظهرت الاحتجاجات الفورية التي صدرت عن سوريا والعراق ومصر مدى أهمية هذه الانتخابات في نظر هذه الدول . ويبدأ أن أقل ما يمكن القيام به لإرضاء الرأي العام هو إقالة ثابت وتعين بترو طراد في محله ، ورضخ الديغوليون لهذا الإجراء ، وبذل الوزير البريطاني مساعيه لإقناع المسلمين بقبول إعادة توزيع المقاعد بين المسيحيين والمسلمين على أساس نسبة ٣٠ إلى ٢٥ .

حاول الديغوليون استعمال وسيلة ضغط من الانتخابات عبر إصدار مرسوم في ٢٥ آب ١٩٤٣ بتكليف الجيش الإشراف على الانتخابات وأعضاء هذه المؤسسة تحت إمرة الفرنسيين . غير أن الإجراءات الإنكليزية كانت تفشل الإجراءات الفرنسية وذلك عبر تسيير دوريات متنقلة ( دورية لكل دائرة إنتخابية ) تعطي التعليمات ، تفقد كل مركز في منطققتها مرة أو مرتين خلال يوم الإنتخاب . كما تدخلت المفوضية الإنكليزية في تشكيل اللوائح الإنتخابية التي كان يعدها المستشارون الفرنسيون . فقد أمنت المفوضية الإنكليزية فوز غالبية لائحة عبد الحميد كرامي في شمال لبنان بفضل قوة التدخل البريطانية التي اعتقلت منافسه راشد المقدم لبضعة أيام قبل الانتخابات بتهمة تجارة المخدرات وقدمته إلى المحاكمة دون أن يستطيع الفرنسيون الدفاع عنه .

من جهة أخرى أحال التدخل البريطاني في انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية دون فوز أميل إده بالرئاسة والمدعوم من الديغوليين . وفي تقرير رفعته البعثة البريطانية في بيروت إلى لندن جاء فيه « من الواضح أن أميل إده ينوي تولي الرئاسة رغم الاعتراضات المشروعة التي يدلي بها معارضوه وحجتهم مضمون المادة ٤٩ من الدستور اللبناني . . . يبدو أن لو سمح له بالترشيح فإن له فرصة كبيرة في الفوز نظراً لبراعته الشهيرة في تأمين أصوات النواب لما يكثرون لهم من وعود بتفضيلهم وأعوانهم في المستقبل في الإدارة اللبنانية . وقد أعلمت عدداً

من المتسائلين حول وجهة نظرنا بأن انتخابه سيكون غير شرعي  
وعلينا أن نرفض الاعتراف به .

وهكذا تأمن فوز بشارة الخوري برئاسة الجمهورية  
وبتشكيل حكومة برئاسة رياض الصلح . وكان ذلك مؤشراً  
على أن المعركة مع الديغوليين ستتابع لأن بشارة الخوري  
ورياض الصلح لم يكونا على انسجام مع السياسة الإنتدابية  
الفرنسية .

بالنسبة لسوريا ، حيث كانت الإنقسامات الحزبية أقل  
بروزاً ظاهرياً والنتائج معروفة سلفاً حيث كان انتصار الكتلة  
الوطنية مؤكداً . وقد انتخب المجلس الذي انعقد للمرة الأولى  
في ١٧ آب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية . وعهد القوتلي  
إلى رفيقه القديم سعد الله الجابري بتأليف الوزارة الأولى التي  
ضمت أغلبية قوية من الوطنيين القدماء .

دخلت الحكومتان اللبنانية والسورية ، مرحلة من  
المشاورات المكثفة فور تسلمهما مهامهما . واستناداً إلى  
الحماس السائد في العاصمتين لجهة تسلم السلطات التشريعية  
كافة ، وتشكيل جيوش وطنية ، وتولي الإشراف على المصالح  
المشتركة وتحرير الإدارات من التدخل الفرنسي الكلي  
الوجود ، فإن الحكومتين وجهتا مذكرات متشابهة إلى المسيو  
هلولو في شهر تشرين الأول . وقد أعربت الحكومتان في  
مذكراتهما هذه ، عن رغبتهما في تعديل الدستور من أجل إزالة



القيود الإنتدابية ، وطالبنا بتسليم كل السلطات التشريعية والإدارية إليهما ، بل وبتحويل المندوبية العامة وبسرعة إلى سفارة عادية . أما الجواب الذي أبلغه هيللو إلى كل من الحكومتين فكان مخيباً للآمال وذلك بعد أن قام بالتشاور مع « اللجنة الوطنية الفرنسية » التي يرأسها ديغول والتي تتخذ مقراً لها مدينة الجزائر . وقد أكدت هذه اللجنة على صفتها كممثلة للسيادة الفرنسية واستبعدت أي انتقال للسلطات أو الأجهزة الإدارية إلا إذا كان حصيلة لمعاهدة ، بل وأن يكون حصيلة لمعاهدة ١٩٣٦ نفسها مع إمكانية تعديلها في وقت لاحق . إن التعارض صارخ بين هذا الموقف وبنود إعلان ٨ حزيران ١٩٤١ ، غير أن هذا الموقف يمثل جوهر السياسة الديغولية في هذا المجال .

في ٥ تشرين الثاني وجهت اللجنة الوطنية من الجزائر ، بواسطة هيللو ، رسالة إلى بشارة الخوري أعلمته فيها أن الفرنسيين لن يسمحوا بإجراء تعديلات من جانب واحد في الدستور اللبناني . غير أن مجلس النواب اللبناني الذي استفزته الرسالة بدل أن تلجمه أقر في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ التعديلات الدستورية .

ليل ١٠ - ١١ تشرين الثاني تم اعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة اللبنانية وأعلن هيللو وقف العمل بالدستور وحل مجلس النواب .

كان رد فعل الرأي العام فورياً وبالغ القوة . فقد قام بإضراب عام في بيروت والمدن اللبنانية الأخرى وخرجت مظاهرات غاضبة أعقبها أعمال شغب وجابهها الفرنسيون بإطلاق النار .

على صعيد آخر قامت تظاهرات استنكار صاخبة في عدد من مدن الدول العربية ، وطار وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة المستر كايسي ، إلى بيروت للتشاور مع الجنرال سبيرس والفرنسيين . في الجزائر أعرب الجنرال ديغول عن تأييده الحار لإجراءات هلمو . وقد سلم الوزير البريطاني في الجزائر إلى اللجنة الوطنية مذكرة مصاغة بعبارات صارمة ، تطلب - ولصالح الإستقرار الحيوي في الشرق - استدعاء هلمو فوراً وإطلاق سراح الرئيس والوزراء ، وتحذر ، في حال عدم إتخاذ هذه الخطوات ، من إمكانية تدخل عسكري بريطاني قد يعقبه إخضاع البلاد لإدارة مشتركة تابعة للحلفاء طوال ما تبقى من الحرب . وكشف منير تقي الدين أحد الذين انضموا إلى حكومة بشامون المعارضة لإجراءات هلمو بأنهم كانوا على اتصال دائم مع الجنرال سبيرس في بيروت يستشيرونه في كل شيء .

في ١٦ تشرين الثاني عرضت الأزمة اللبنانية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية الإستشارية في الجزائر حيث تقدم ديغول بمداخله جاء فيها « إن تعديل الدستور بواسطة حكومة

الصلح كان يهدف وضع فرنسا أمام الأمر الواقع . هذا التصرف لم يكن بالمستطاع قبوله من قبل المندوب السامي ولا من لجنة التحرر الفرنسية لأنه سيغير من جانب واحد قانوناً دولياً لا يحق للحكومة اللبنانية تعديله . فضلاً عن أن الإضطرابات الحاصلة هناك ستربك الوضع السياسي والإستراتيجي في هذه المنطقة التي هي حالياً مسرحاً للعمليات العسكرية للحلفاء » .

نجم عن ردة الفعل الفرنسية المتسعة بمعالجة الأزمة اللبنانية وكذلك التأخر في إيجاد حل سريع لها ، إفساح المجال لتدخل بريطاني مباشر . فقد أرسلت لندن ٥٠ دبابة متمركزة في قناة السويس على جناح السرعة لتأخذ مراكزها قرب مطار بيروت . تلازم الإجراء مع وصول وزير المستعمرات البريطاني كاسي للمرة الثانية إلى بيروت ، في ١٩ تشرين الثاني ، وسلم إنذاراً إلى الجنرال كاترو بضرورة إيجاد حل للأزمة اللبنانية خلال ثلاثة أيام . في ٢٢ تشرين الثاني أي يوم نهاية الإنذار ، أفرج عن رئيس الجمهورية اللبنانية وبعض أعضاء الحكومة ليمارسوا وظائفهم على رأس السلطة . كذلك استدعي جان هلولو إلى الجزائر وحل مكانه إيف شاتنيو الذي أعلن من راديو الشرق عودة العمل بالدستور اللبناني وإلغاء القرارات التي اتخذها سلفه يوم ١١ تشرين الثاني .

شهدت هذه المرحلة المهمة من تاريخ لبنان الحديث

أقول السيطرة الفرنسية في الشرق العربي وصعود نجم الدور البريطاني حتى أصبح في نظر اللبنانيين عامة وجزء كبير من مسلميه خاصة المنقذ لهم من الإستعمار الفرنسي .

الصراع البريطاني الديغولي والجلء العسكري عن بلاد المشرق :

بعدما أجبرت فرنسا الحرة على التسليم باستقلال لبنان وسوريا ، راحت تفتنم الفرصة لتفريغ هذا الاستقلال من مضمونه الحقيقي وذلك بالسعي لاعتراف شرعي بتواجدها العسكري فيهما . وكان تفاهم الحكومتين اللبنانية والسورية على إنجاز السيادة التامة في كلا البلدين قد أحبط المخطط الفرنسي بعد مواجهة سياسية وعسكرية عنيفة . ومع بداية شهر كانون الثاني ١٩٤٥ جابت المدن السورية مظاهرات تطالب بوضع القوات الخاصة في المشرق ، والمؤلفة من لبنانيين وسوريين وبإمرة فرنسية تحت إمرة حكومتي بيروت ودمشق . وكذلك الدعوة لبدء مفاوضات بهدف جلء الجيوش الأجنبية من بريطانية وفرنسية .

واتضح من سياق الأحداث أن معالجة مسألة القوات الخاصة والجلء لم يقتصر على مسؤولي بلدي المشرق وباريس بل شملها الصراع البريطاني - الفرنسي . وقد أشار الجنرال ديغول في مؤتمره الصحفي في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥ إلى جوهر هذا الصراع بقوله : « إن لفرنسا مصالح عامة

ووضعية تقليدية يجب أن نحافظ عليها . الحالة كثيرة الحساسية لأكثر من سبب أولاً مسألة الشرق دائماً حساسة ، وفي كل منطقة وليس فقط في سوريا ولبنان ، بل أعتقد أيضاً في العراق ، شرقي الأردن ، السودان ، فلسطين وإيران . فالشرق منطقة حيث المسألة المطروحة بالغة التعقيد والحساسية . . . إن مسألة الشرق اقتسام نفوذ بين الدول الكبرى » . وأخيراً اتهم بريطانيا بأنها وراء الإضطرابات في سوريا ولبنان .

وجاء الرد البريطاني على تصريح ديغول في مداخلة لرئيس الوزراء تشرشل أمام مجلس العموم برفض الاتهامات الفرنسية التي تقول بأن البريطانيين يرغبون بإحلال النفوذ الإنكليزي مكان النفوذ الفرنسي في بلدي المشرق . وأخيراً اعترف بالوضع الخاص لفرنسا في سوريا ولبنان .

وفي الواقع إن الصراع البريطاني - الفرنسي على أرض بلاد المشرق أدى إلى إرباك الموقف السياسي والعسكري للفرنسيين وبالتالي خدم إلى حد ما نضال الوطنيين فيها .

أدى الرفض الفرنسي لمطالب الحكومتين اللبنانية والسورية إلى تصاعد المواجهة العسكرية مع السوريين في أكثر من مدينة فتدخل الطيران لأول مرة إلى جانب القصف المدفعي موقعاً ٢٠٠ ضحية خلال ٢٤ ساعة . حينئذ حاولت بريطانيا استغلال الموقف عبر إظهار تأييدها للسوريين وذلك بإرسالها

تهديداً بالتدخل المباشر إذا لم توقف فرنسا أعمالها العسكرية . وقد ورد ذلك في برقية بعث بها ونستون تشرشل إلى الجنرال ديغول .

مع هذا الوضع المتأزم في الداخل والتسابق الإستعماري لإبقاء السيطرة الأجنبية على الشرق ، استغلت بريطانيا حالة الإنقسام في لبنان على أساس طائفي وراحت تعمل على بعث مشروع سوريا الكبرى بما يوجد حلاً للإستيطان الصهيوني في فلسطين وولادة وطن قومي مسيحي في جبل لبنان . كذلك راحت بريطانيا تظهر نفسها بمظهر الحيادي في عملية الصراع القائمة . أما في الحقيقة فكانت تسعى لإخراج فرنسا من الشرق ليتسنى لها تنفيذ مشاريع أحلاف طرحتها على المنطقة بهدف تطويق الاتحاد السوفياتي ( كالكتلة الشرقية وسوريا الكبرى ) .

وتدليلاً على المظهر الشكلي ، وقعت بريطانيا إتفاق الجلاء العسكري ، في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥ ، عن سوريا ولبنان . وقد لحظ الإتفاق إمكانية بقاء قوات فرنسية في لبنان إلى أن تتوصل الأمم المتحدة لوضع ترتيبات للأمن في هذه المنطقة . غير أن بريطانيا لم تكن لتساند عملياً فرنسا ببقاء جيوشها في الشرق ولكنها اتخذت موقف الحياد بعدما شعرت بعزم حكومتي بيروت ودمشق على تحقيق الجلاء العسكري الفرنسي عن بلديهما . وهكذا أجبرت فرنسا على بدء مباحثات

في آذار ١٩٤٦ لسحب جيشها في غضون ٦ أسابيع .

وفي نيسان أنجز الجلاء العسكري الفرنسي عن سوريا ،  
وفي ٣١ كانون الأول تحقق جلاء آخر جندي أجنبي عن لبنان  
تحت إصرار الحكومة بدعم شعبي واسع على تمسكهم  
بالسيادة والإستقلال .

## الفصل السابع

### سياسة ديغول بعد الحرب الثانية

نزلت قوات الحلفاء في نورماندي يوم ٦ حزيران ١٩٤٤ ، وكانت بداية التحرير . وحررت باريس يوم ٢٥ آب وأخذ الجيش الألماني معه في انسحابه « حكومة فيشي » . ووجدت فرنسا نفسها محطمة نتيجة للاحتلال ، ونتيجة لفقد ٢,٥٠٠,٠٠٠ من أبنائها بين قتل ومبعد . وكان عليها أن تبذل مجهوداً كبيراً ، ولكن الروح المعنوية كانت مرتفعة نتيجة للكفاح ضد المحتل .

#### ١ - ميلاد الجمهورية الرابعة :

وكان هناك الجنرال ديغول وحركات المقاومة ، والأحزاب السياسية ، والنقابات ، وأثبت تطور الأحداث أن فكرتهم عن فرنسا لم تكن واحدة ، وكان ديغول قد أصبح منذ ٣ حزيران ١٩٤٣ ، رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ، وأصبح رئيساً منذ ٣ حزيران ١٩٤٤ للحكومة المؤقتة المكلفة بإدارة شؤون فرنسا لحين نشأة مؤسسات جديدة .

وكان المجلس الوطني للمقاومة قد وضع لنفسه برنامجاً يتلخص في ضرورة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية برئاسة



الجنرال ديغول ، ومعاقبة الخائبين والمطالبة بمصادرة أملاكهم وأموالهم ، وضمان إعادة المساواة في المبادئ الديمقراطية ، والقيام بإصلاحات إقتصادية وإجتماعية كبيرة .

وشهدت نهاية سنة ١٩٤٤ وبداية سنة ١٩٤٥ استسلام ألمانيا في ٨ أيار ، واستسلام اليابان في ١٥ آب ؛ كما شهدت في داخل فرنسا تحقيق برنامج المجلس الوطني للمقاومة من تأميم مناجم الفحم ( ١٤ كانون الأول ١٩٤٤ ) وشركات النقل الجوي ( ٢٦ حزيران ١٩٤٥ ) ، وإنشاء التأمين الإجتماعي ( ١١ تشرين الأول ١٩٤٥ ) ، وشركات المقاولات الكبرى ( ٢٢ شباط ١٩٤٥ ) . واستمرت عملية التطهير ، وقامت المحاكم بإصدار أحكامها على المتعاونين مع الألمان ، فصدر حكم على الماريشال بيتان في تموز ١٩٤٥ بالإعدام ، خفف فيما بعد إلى السجن المؤبد ، وحكم بالإعدام في ٩ تشرين الأول ١٩٤٥ على بير لافال . وكانت الحياة الإقتصادية يسودها الخراب ، وهذا ما أجبر الحكومة على الإستمرار في توزيع السلع بالتموين ، وما عرقل جهود الإنشاء والتعمير في البلاد . وبعد رينيه بليغن اختار الجنرال ديغول الوزير ييار منديس فرانس ، وأخذ السباق بين الرواتب والأسعار ، شكلاً واضحاً في الإقتصاد الفرنسي ، وهو ما يسمى بانخفاض سعر العملة ، وهو الذي سيكون المرض الطويل لحكومات الجمهورية الرابعة ، ولمدة سبع سنوات .

وتمت إعادة العمل بالمنظمات الدستورية على خطوات متتالية . فاجتمع مجلس إستشاري في ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٤٤ ، وأعطى القوى السياسية وسيلة للتعبير عن نفسها . ثم تمت إنتخابات بلدية في ٢٧ نيسان ثم في ١٣ أيار ١٩٤٥ ، وأظهرت تحول الناخبين نحو الإشتراكيين والشيوعيين . ودعي الناخبون يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٤٥ ، لاختيار ممثليهم ، وللإجابة باستفتاء على سؤالين هما : هل ترغب في أن يكون المجلس تأسيسياً ؟ وفي حالة الإجابة بنعم ، هل توافق على أن يتم تسير الأمور ، وحتى وضع الدستور الجديد ، طبقاً للمشروع بقانون المطبوع في ظهر البطاقة ؟ وأجاب الناخبون بكلمة نعم ونسبة ٩٦,٤٪ على السؤال الأول ، وأثبتوا بذلك أنهم يرفضون العودة إلى العمل بدستور سنة ١٨٧٥ ، كما أجابوا بكلمة نعم ونسبة ٦٦٪ على السؤال الثاني . وعبرت الإنتخابات عن تغيير أساسي في التقاليد السياسية الفرنسية . وأصبحت هناك ثلاثة أحزاب تحصل على ٧٣٪ من الأصوات و ٨٠٪ من المقاعد وهم الشيوعيون ١٥٢ نائباً ، والإشتراكيون ١٤٣ نائباً ، والحركة الجمهورية M. R. P ١٤١ نائباً . وهكذا أظهرت الرغبة ليس فقط للقطيعة مع نظم الجمهورية الثالثة ولكن كذلك مع شخصياتها السياسية . واتفقت هذه الأحزاب الثلاثة ، على الأمور الرئيسية لخطة سياسية أخذوها من برنامج المجلس الوطني للمقاومة ، واتفقوا على إنتخاب الجنرال ديغول رئيساً للحكومة .

ولكن سرعان ما وقع خلاف بين هذه الأحزاب الثلاثة ،  
نتيجة لطلب الحزب الشيوعي الفرنسي وزارة من الوزارات  
الثلاثة الآتية : الداخلية أو الخارجية أو الدفاع . ورفض  
الجنرال ديغول ذلك على أساس أنها وزارات رئيسية وتتعلق  
بالأمن القومي . ورفض الاشتراكيون تأييد الشيوعيين في  
موقفهم . وانتهت المشكلة باقتسام وزارة الدفاع إلى قسمين :  
الأول وزارة القوات المسلحة ، والثانية وزارة التسليح ؛  
ومنحت هذه الأخيرة لوزير من الحزب الشيوعي . ووصف  
الحزب الشيوعي بأن له علاقات مع الاتحاد السوفياتي لا  
تسمح بالاعتراف به كحزب مثل بقية الأحزاب .

وفي ظل حكومة الائتلاف انسحب الجنرال ديغول من  
الحكم ذلك أنه بعد هذا الخلاف ، ظهر خلاف آخر أدى إلى  
قطيعة بين المجلس الوطني والأحزاب التي تشكله وبين  
الجنرال ديغول ، الذي أعلن في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦ ،  
لمجلس الوزراء أنه قرر الإستقالة من منصبه . وبدلاً من أن  
تقف الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P متمسكة بديغول ،  
وافقت على حكومة إئتلافية وإن كانت قد استمرت في حركة  
التأميمات ، للغاز والكهرباء والتأمينات ، وبنوك التسليف .

وتمت عمليتان من أجل الإستفتاء على الدستور . وبعد  
أن وضع الاشتراكيون والشيوعيون مشروعاً للدستور يعطي كل  
السلطات لمجلس واحد ( ينتخب رئيس الجمهورية ) وإلى

جانبه مجلس إقتصادي ومجلس الإتحاد الفرنسي ، عرض هذا المشروع يوم ٥ أيار ١٩٤٦ على الإستفتاء ورفض بنسبة ٥٣٪ من الأصوات . ونتيجة لذلك تمّ انتخاب مجلس تأسيسي جديد يوم ٢ حزيران . وأثبتت هذه الإنتخابات عودة مركز الثقل صوب الوسط .

ورأس الحكومة الجديدة ، وهي ائتلافية من الأحزاب الثلاثة ، جورج بيدو . واختارت الجمعية التأسيسية ديمقراطية من النوع البرلماني .

## ٢ - من الإئتلاف الثلاثي إلى القوة الثالثة ١٩٤٧ - ١٩٥١ :

ولدت الجمهورية الرابعة رسمياً . وسادت الإنتخابات التشريعية خلافاً حاداً بين الشيوعيين والحركة الجمهورية الشعبية وانتهى الأمر بتأليف أحد الإشتراكيين ، وهو ليون بلوم ، الحكومة من الإشتراكيين فقط وكانت حكومة إنتقالية . وتمّ انتخاب مجلس الجمهورية على مرحلتين ، ثم اجتماع المجلسان ( المجلس الوطني ومجلس الجمهورية ) يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٤٧ وانتخبوا فانستان أوريول ( إشتراكي ) رئيساً للجمهورية . واستقالت وزارة بلوم ، وكلف رئيس الجمهورية راماديه في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٧ بتشكيل أول حكومة . وكانت وزارة ائتلافية ، وسارت على خطى الوزارات السابقة في مواجهة المشكلات الرئيسية . ونتيجة للعجز عن تطوير البنيان الإقتصادي تأثر الرأي العام ، وظهر ذلك في

انصرافه عن الائتلاف الثلاثي ، من ناحية وفي إعلان عدم ثقته في النظام من ناحية أخرى .

ولقد سادت حركة الإضرابات فرنسا ، وشارك فيها عمال مصانع رينو ، الأمر الذي أجبر الحزب الشيوعي الفرنسي على أن يعلن عدم تأييده لسياسة حكومة الائتلاف حتى لا يفقد تأييد العمال . فقام رئيس الوزارة راماديه بطرد الوزراء الشيوعيين . ومنذ ذلك الوقت لم يشارك الشيوعيون في أية وزارة . ويرى البعض أنه نتيجة للضغط الأميركي لإبعاد الشيوعيين من كل حكومات أوروبا وذلك في الوقت الذي وافقت فيه حكومة راماديه على مشروع مارشال . واستمر الهياج في فرنسا ، وتمت القطيعة بين الإشتراكيين والشيوعيين ، وحدث إنقسام في الإتحاد العام للعمل .

من ناحية أخرى قام ديغول ، يوم ٧ نيسان ١٩٤٧ ، في ستراسبورغ بتأسيس « تجمع الشعب الفرنسي » الذي هدف في استخدامه بالطريق القانوني للوقوف ضد النظام القائم . ونجح في الإنتخابات البلدية بشكل واضح ، بعد أن استمال كثيراً من المعتدلين وأعضاء الوسط ، واليمين . ووجه ديغول إنذاراً إلى المجلس الوطني ، ولكن حكومة راماديه ردت على ذلك بتعديل وزاري وبالإعلان عن سياسة « قوة ثالثة » تعارض الشيوعيين والديغوليين .

وكانت لهذه القوة الثالثة أغلبية برلمانية ، ولكن من

الناحية الإسمية فقط ، ذلك أن القوتين الأخيرتين كانتا تمارسان الضغط عليها من جناحيها ، كما كان هناك اختلاف وانقسام بين أعضائها ، استغله الخصوم . وكان عدم ضمان الإشتراكيين هو السبب الأساسي الذي أدى إلى سقوط ست حكومات متتالية . ولم يعد للقوة الثالثة أغلبية ثابتة واضطرت إلى إدخال بعض العناصر اليمينية ، الأمر الذي أثار الإشتراكيين .

وانقسمت المعارضة الفرنسية على بعضها نتيجة حرب فيتنام ابتداءً من ١٩ كانون الأول ١٩٤٦ . فقد عارض الشيوعيون هذه الحرب وطالبوا بضرورة التفاوض مع ( هوشي منه ) فيما كان تجمع الشعب الفرنسي ( الديغوليين ) معادياً لكل مفاوضة ، أما القوة الثالثة فكانت مستعدة للتفاوض مع أي أحد إلا مع ( هوشي منه ) .

وجاءت إنتخابات ١٧ حزيران ١٩٥١ لكي تجعل الشيوعيين والإشتراكيين والراديكاليين يخسرون بعض المقاعد ، وكان الأمر كذلك مع الحركة الجمهورية الشعبية ، التي تركها نصف مناصريها . وحصل حزب « تجمع الشعب الفرنسي » الديغولي على المركز الثاني . وتم انتخاب رينيه كوتي لرئاسة الجمهورية بعد فانستان أوريول . وشهدت هذه الفترة تدخل العسكر في الحياة السياسية الفرنسية . ففي شهر آب ١٩٥٣ قام الجنرال جيوم ، المقيم العام في المغرب بعزل

السلطان محمد الخامس المتهم بالوطنية ، ووضع بدلاً منه محمد بن عرفة . وفي أول نيسان ١٩٥٤ تدخل المارشال جوان في الحياة السياسية وطالب بضرورة الوصول إلى حالة مستقرة تضع حداً لانخفاض القيمة العسكرية . ووافق ميشال ديبريه الزعيم الديغولي في مجلس الشيوخ على هذا التدخل من جانب السلطة العسكرية . وسرعان ما تأتي أنباء كارثة ( ديان بيان فو ) لكي تمثل إنهيار فرنسا في الهند الصينية . وتخلي أنصار ديغول عن رئيس الوزراء لاينيل فاستقال، وجاء منديس فرانس زعيم الحزب الراديكالي لكي يؤلف الوزارة ومن ثم ليرأسها .

وفي عهد منديس فرانس تم التوقيع على إتفاقيات جنيف في ٢٣ تموز ١٩٥٤ وهي التي وضعت حداً للمغامرة الفرنسية في الهند الصينية .

في أول تشرين الثاني ١٩٥٤ أعلنت الثورة في الجزائر من أجل الاستقلال . وسقطت وزارة منديس فرانس نتيجة ، لمناقشة شؤون شمال إفريقيا في البرلمان . وكان ادغار فور ، الذي خلفه ، من الراديكاليين كذلك .

٣ - محاولات ديغول لإنقاذ الجمهورية الرابعة من حرب الجزائر :

وجاءت نتيجة الإنتخابات ، من اليمين إلى اليسار ، بخمس تشكيلات سياسية ، كانت تشل بعضها . واختار رئيس

الجمهورية منصب الوزير الأول غي موليه ، سكرتير الحزب  
الإشتراكي ، الذي اضطر في هذا المناخ إلى أن ينفذ سياسية  
اليمين . وكان إنتخاب غي موليه قد تم تحت شعار « السلم في  
الجزائر » ، فزاد المجهودات العسكرية هناك ، ونقل الحرب  
إلى الخارج وإلى جانب الإنكليز في حملة السويس عام  
١٩٥٦ .

وانصرف معظم المستغلين من حول غي موليه ، وكانوا  
يرغبون في استمرار الحرب في الجزائر ، دون أن يشاركوا في  
دفع ثمنها ، وعجز كذلك كل من بورجيس مونوري ، الذي  
خلفه ، وفيليكس جيار ، ولنفس الأسباب ، عن السيطرة على  
المشكلة الجزائرية التي أصبحت كبرى المشاكل في الحياة  
السياسية الفرنسية .

ولم تكن للحكومات سياسة جزائرية محددة ، ومر  
الوقت ، وبشكل جعل العنف يولد العنف ، ثم الحقد والثأر ،  
وأخذ الجيش الفرنسي الموجود في الجزائر يعمل على أن  
يحدد الأهداف السياسية لأعماله العسكرية : فرأى أن الجزائر  
ستكون فرنسية ، وبهذا الشكل سيجد الجيش الفرنسي نفسه  
متفقاً مع المعمرين الفرنسيين في الجزائر ، ومع جزء من الرأي  
العام الفرنسي الذي كان يأخذ على الحكومة ضعفها في اتخاذ  
قرارات بالنسبة للجزائر .

ومرت أربع أسابيع بعد انسحاب فيليكس جيار ، حتى



يوافق بيار فلملان على تشكيل حكومة جديدة ، وأظهر ذلك ضعف المؤسسات السياسية في فرنسا .

وانتشرت الأخبار عن رغبة الحكومة في التفاوض مع الشوار الجزائريين ، الأمر الذي أدى إلى وقوف المعمرين الفرنسيين في الجزائر ، والقادة العسكريين ضد السلطة المركزية . وتدخل الجنرال ديغول ، وبصفته حكم ، وأعلن أنه مستعد لتولي سلطات الجمهورية ، في ١٥ أيار ، بعد أن أعطى « لضربة الجزائر » توجهاً سياسياً ، وحذر القادة العسكريين . وتعاون كوتي ، وفانستان أوريول رئيس الجمهورية السابق ؛ وكبار القادة السياسيين ، وخاصة فلملان ، وبيناي ، وغني موليه في المحافظة على المظاهر ، وفي إخفاء استقالة الجمهورية الرابعة . ووافق ديغول ، وقبل أن يكون آخر رئيس وزارة في الجمهورية التي حاربها طوال حياتها . ووافق المجلس الوطني في أول حزيران على ذلك . ثم صوت المجلس الوطني مجتمعاً مع مجلس الجمهورية يوم ٣ حزيران ، وبثلاثة أخماس الأصوات على قانون دستوري يحول لحكومة الجنرال ديغول أمر وضع دستور جديد ذي طابع برلماني ويطرح للاستفتاء عليه .

#### ٤ - ديغول والجمهورية الخامسة حل مسألة الجزائر :

وافق الناصبون ، في ٢٨ أيلول ١٩٥٨ على دستور الجمهورية الخامسة ، وهو دستور برلماني ، ولكنه يتعين

بتحديد السلطات البرلمانية ، سواء من الناحية التشريعية أو من ناحية مراقبة السلطة التنفيذية ، وكذلك باتساع سلطات رئيس الجمهورية في حل المجلس الوطني ، وفي اللجوء إلى الاستفتاء .

وتم انتخاب المجلس الوطني ، ولم ينجح في الوصول إلى مقاعده سوى ١٣١ فقط من النواب السابقين ، من بين ٥٣٧ نائباً الأمر الذي يدل على تجديد الرجال السياسيين بحيث زادت نسبة الديغوليين ( ٢٠٪ من المقاعد ) وأصبح اسم تجمعهم « الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة » . في ٢١ كانون الأول تم انتخاب ديغول رئيساً للجمهورية ، من قبل أعضاء المجلس الوطني ومجلس الشيوخ ، والمستشارين العموميين والعمد ومستشاري البلديات ، وحصل على ما نسبته ٧٧,٥٪ من الأصوات وتشكلت أولى الوزارات برئاسة ميشال ديبريه ، وبذلت مجهودات لإصلاح القضاء والتعليم والإدارة وظلت المشكلة الجزائرية المشكلة الرئيسية ، وإن كان ديغول قد احتفظ لنفسه بالعمل على حلها ، وخاصة أن جبهة التحرير كانت قد رفضت عرض ، « صلح الشجعان » المقترح في مقابل تسليمها . وكان الإقتصاد قد بدأ في الانتعاش رغم أن مالية الدولة كانت في حاجة إلى الإصلاح .

وكان تطور المشكلة الجزائرية يدفع باليساريين إلى الاقترب من ديغول واعترفوا ، منذ ١٦ أيلول ١٩٥٩ بحق

الشعب الجزائري في تقرير مصيره . ودفع هذا بالمعمرين الفرنسيين في الجزائر إلى التطرف . وعمد الجنرال ماسو إلى إعلان التمرد عبر جميع قوات الجيش الفرنسي هناك وتحدى السلطة الموجودة في باريس ، وهي عملية الكرنكة في شوارع الجزائر في شهر كانون الثاني ١٩٦٠ . أدى ذلك إلى تحالف تلقائي بين اليساريين والديغوليين في فرنسا ، تحالف ظهرت أهميته حين قام التمرد في الجزائر بقيادة الجنرالات سالان وشال وجوهر وزيلر ، كما ظهرت في استفتاء ٦ كانون الثاني ١٩٦١ الذي كان من نتيجته أن نسبة ٧٥٪ وافقت على سياسة تقرير المصير ؛ وكذلك في استفتاء ٨ نيسان سنة ١٩٦٢ حين كانت نسبة الموافقة تقدر بـ ٩٠٪ ، الموافقة على الإتفاقيات المعقودة مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وفي الصراع ضد منظمة الجيش السري .

وكان هذا العمل هو آخر عمل لتصفية الاستعمار ، بعد أن كان قد بدأ في سنة ١٩٥٩ و ١٩٦٠ بوصول المستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا إلى الإستقلال طبقاً لدستور ٢٨ أيلول ١٩٥٨ .

ومع ذلك واجهت الجمهورية الخامسة صعوبات ضخمة تمثلت في عدم رضا الفلاحين ، وعدم رضا الموظفين ، وعدم رضا الطلاب ، وعدم رضا كل الأجراء . ودفع ذلك الحكومة إلى القيام بإصلاحات في هذه الميادين . وكان أهمها

هو الإصلاح الدستوري ، الخاص بانتخاب خلفه عن طريق الاستفتاء حتى تمنحه استقراراً ، حتى أن تمت الموافقة على هذا المبدأ باستفتاء تشرين الأول ١٩٦٢ .

وكان عام ١٩٦٣ عام مواجهة المشكلات الاجتماعية . ولكن اذا كانت السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة تتجاوب مع وجهات نظر النخبين المعتدلين والمحافظين ، فإن السياسة الخارجية لرئيس الجمهورية كانت تميل إلى مهاجمة مسألة النظام العالمي الذي كان قد وضع في الطا على أساس اقتسام فيما بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي . وعمل الجنرال ديغول على تخليص فرنسا وأوروبا من القيادة الأميركية . ومن أجل ذلك زود فرنسا بسلح ذري ( ١٥ أيلول ١٩٦٤ ) كأساس لاستقلالها السياسي ، وترك حلف شمال الأطلسي في شهر نيسان ١٩٦٦ . وكان قبل ذلك ( كانون الثاني ١٩٦٣ ) قد رفض دخول بريطانيا العظمى ، نتيجة لصلاتها الوثيقة بالولايات المتحدة ، لدخولها في السوق الأوروبية المشتركة ، كما أنه عارض نتيجة خيبة أمله في المعاهدة الفرنسية الألمانية ( ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٣ ) ، عارض أي عملية لإنشاء أوروبا موحدة من الناحية السياسية ما دام شعورها بشخصيتها الأوروبية لم تنضج بعد . أما في الميدان التجاري وبيع السلاح بدأ ديغول في منافسة صناعة الطيران الحربي الأميركي ، وكذلك منافسة صناعة

الصواريخ ، وبدأ في بيع السلاح لبعض الدول العربية كما كان صريحاً في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن قومي ؛ وبذلك كسبت فرنسا الكثير في بلاد العالم الثالث .

بعد استقلال الجزائر تعرض الجنرال ديغول لمحاولة إغتيال نجا منها بأعجوبة . بعد ذلك عرض قانون انتخاب رئيس الجمهورية للإستفتاء العام عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر وفاز بـ ٦٠٪ من أصوات المقتربين .

عام ١٩٦٥ فاز ديغول بالدورة الثانية في انتخابات الرئاسة بـ ٥٥٪ من الأصوات ضد منافسه فرنسوا ميران .

بعد ذلك فقد الود بين ديغول وشعبه حيث راح يتجه نحو حصر السلطة بشخصه . وكانت الإنتفاضة الطلابية المشهورة عام ١٩٦٨ التي هزت النظام السياسي الفرنسي ، وكادت تزعزع وحدة الأمة الفرنسية . استطاع ديغول تجاوز القطوع الخطر . غير أن الشعب لم يماشيه في كل طروحاته الإصلاحية مما حدا بالجنرال ديغول تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية وإعلان إنسحابه من الحياة السياسية حيث تفرغ لكتابة مذكراته التي صدر الجزء الأول منها عام ١٩٧٠ ثم وافاه الموت قبل أن يكمل الثمانين من عمره بعدة أيام .

## مصادر البحث

### باللغة العربية

- ١ - البطريق عبد الحميد : التيارات السياسية المعاصرة . دار النهضة العربية بيروت ١٩٧١ .
- ٢ - إيدن - أنتوني : مذكرات القسم الأول ترجمة خيرى حماد . دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٠ .
- ٣ - الخوري بشارة : حقائق لبنانية ثلاث أجزاء بيروت ١٩٦٠ .
- ٤ - تشرشل : مذكرات تعريب رفيق عطوي الشركة اللبنانية للكتاب بيروت ١٩٦٨ .
- ٥ - الجنرال ديغول : مذكرات الشركة اللبنانية للكتاب بيروت .
- ٦ - ديورين - غ - الحرب العالمية الثانية الجزء الأول مؤسسة النوري دمشق .
- ٧ - زياده بيار : التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق - المطبعة الأهلية بيروت ١٩٦٩ .
- ٨ - شعيب علي : تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء

- ١٩١٨ - ١٩٤٦ . دار الفارابي بيروت ١٩٩٠ .
- ٩ - علم الدين وجيه : تاريخ استقلال لبنان وسوريا ١٩٢٢ - ١٩٤٣ بيروت ١٩٧٦ .
- ١٠ - فيشر . هـ - ا - ل : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ تعريب نجيب هاشم ووديع الضبع - دار المعارف مصر .
- ١١ - لوتغريغ - ستيفن هامسلي : تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي ترجمة بيار عقل دار الحقيقة بيروت ١٩٧٨ .
- ١٢ - وهبه توفيق : لبنان في حائل السياسة لا تاريخ لا مكان للنشر .
- ١٣ - يحيى جلال : أوروبا في العصور الحديثة مصر ١٩٨١ .
- ١٤ - مجلة الحوادث ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩ بيروت مصادر باللغة الأجنبية .

## مصادر باللغة الأجنبية

- 1 - Archives contemporaines de documentation internationale (Pharos) document 110 Juin 1945 No 22 Paris.
- 2 - Archives internationales (Ephemerides) le 6 Janvier 1946 No 2554 Paris.
- 3 - Général Catroux: Dans la bataille de la mediterrané 1940 - 1944 Paris 1949.
- 4 - General De Gaulle: Memoires de guerre tome II Paris 1973.
- 5 - Encyclopaedia universalis V. 19 page 161.
- 6 - Fabre Alfred: Deuil au Levant Paris 1950.
- 7 - Foreing office 226 document 309 le 5 novembre 1941.
- 8 - Foreing office 226 document le 8 et 16 et 29 novembre 1941.
- 9 - Foreing office 226 document 240 le 10 septembre 1943.
- 10 - Comité Franco - Britannique: Note et question au comité de Londres le 21 Janvier 1946.



# فهرس البحث

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول	
صعود نجم ديغول	٧
الفصل الثاني	
- استسلام فرنسا / موقف ديغول	٢٠
- اقتراح الوحدة بين بريطانيا وفرنسا	٢٩
الفصل الثالث	
- إعلان فرنسا الحرة	٣٢
- إتفاق فرنسا الحرة وبريطانيا	٣٩
الفصل الرابع	
سياسة ديغول للمحافظة على الممتلكات الفرنسية	
في افريقيا	٤١
الفصل الخامس	
- سيطرة ديغول على بلدان المشرق العربي	٤٩
- الخلاف البريطاني مع ديغول	٦١

## الفصل السادس

- الصراع البريطاني الديغولي وإعلان استقلال  
لبنان وسوريا ..... ٦٥
- زيارة ديغول الأولى إلى بيروت ..... ٦٨
- زيارة ديغول الثانية إلى بيروت ونتائجها ..... ٨١
- إعلان استقلال سوريا ولبنان ..... ٨٤
- الصراع البريطاني الديغولي / والجلء العسكري  
عن بلاد المشرق ..... ٩٠

## الفصل السابع

- سياسة ديغول بعد الحرب الثانية ..... ٩٤
- ١ - ميلاد الجمهورية الرابعة ..... ٩٤
- ٢ - من الائتلاف الثلاثي إلى القوة الثالثة ١٩٤٧ -
- ١٩٥١ ..... ٩٨
- ٣ - محاولات ديغول لإنقاذ الجمهورية الرابعة من  
حرب الجزائر ..... ١٠١
- ٤ - ديغول والجمهورية الخامسة / حل مسألة  
الجزائر ..... ١٠٣
- مصادر البحث باللغة العربية ..... ١٠٨
- مصادر باللغة الأجنبية ..... ١١٠
- فهرس المحتويات ..... ١١١



## سلسلة أحداث ومشاهير عالمية

تناول هذه السلسلة سير شخصيات عالمية ، من علماء  
وقادة ، اقترنت أسماؤها بأحداث هامة كان لها أكبر الأثر في  
مجرى تاريخ البشرية على مرّ العصور .

- |                            |                  |
|----------------------------|------------------|
| ● حمورابي                  | ● جورج واشنطن    |
| ● أختاتون                  | ● هتلر           |
| ● الإسكندر المقدوني        | ● تشرشل          |
| ● هنييعل                   | ● موسوليني       |
| ● يوليوس قيصر              | ● رومل           |
| ● هرقل                     | ● مونتغمري       |
| ● بطرس الأكبر (قيصر روسيا) | ● ألفرد نوبل     |
| ● نابوليون بوناپرت         | ● إديسون         |
| ● بسمارك                   | ● غاندي          |
| ● غارييلدي                 | ● جواهر لال نهرو |
| ● كريستوف كولومبوس         | ● شارل ديغول     |
| ● ابراهام لنكولن           | ● أتاتورك        |

AL-USA  
R0..900